الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة الشهيد حمّه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة:علوم تجارية

التخصص: تجارة دولية

التجارة العربية البينية و أثرها على النمو الاقتصادي

تحت إشراف الأستاذ/ الدكتور:

مُحَّد الناصر حميداتو

إعداد الطالب :

علي عبابه

لجنة المناقشة

الأستاذ: حمزة بـــالي	**أستاذ مساعد أ بجامعة الشهيد حمّه لخضر بالوادي**	**رئيسا**
الدكتور: مُحَّد الناصر حميداتو	**أستاذ محاضر أ بجامعة الشهيد حمّه لخضر بالوادي**	**مشرفا ومقررا**
الأستاذ: عبد الرزاق كرام	**أستاذ مساعد أ بجامعة الشهيد حمّه لخضر بالوادي**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2015/2014

الإهداء

إلى أمي الغالية ... رعاها الله

إلى روح والدي الحبيب ...رحمه الله

إلى زوجتي الكريمة

إلى إخوتي و أخواتي

إلى كافة الأهل و الأقارب

إلى كل أساتذتي

إلى كل الأصدقاء و الزملاء ...

الشكر و التقدير

الشكر لله و الحمد لله الذي أعاننا على إتمام هذا العمل و الصلاة و السلام على

حبيبنا وسيدنا محمد أشرف المرسلين

أتوجه بجزيل الشكر و التقدير و الاحترام إلى الأستاذ المشرف

الدكتور محمد الناصر حميداتو من خلال إشرافه على هذه المذكرة،

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة ،

وجميع أساتذة الكلية ،

و كل من ساعدني في إعداد هذا العمل من قريب أو بعيد

جزاهم الله عنا ألف خير.

الملخص:

التجارة البينية هي الشغل الشاغل لصانعي السياسات في معظم البلدان وذلك أساسا بسبب دورها الريادي في النمو الاقتصادي ، وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي، و الوقوف على أبرز العقبات التي تعترض نمو و تطور التجارة العربية البينية بالرغم من إلغاء الضرائب و القيود الجمركية ، هذه العقبات التي حالت دون نموها.

و بشكل عام، تظهر النتائج على حد سواء أن التجارة العربية البينية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي ، على الرغم من أنها تمثل حصة صغيرة من التجارة في هذا المجال ، هذه النتائج تسلط الضوء على الحاجة لتعزيز التجارة العربية البينية وتعزيز عملية التكامل في المنطقة العربية.

RESUME:

(Le commerce intra-arabe et son impact sur la croissance économique)

Le commerce intra-régional est au centre des préoccupations des Décideurs publics Dans la plupart des Pays. en raison notamment de fils rôle de premier plan Dans la Croissance économique, Cette étude vise à déterminer l'impact du commerce intra-arabe sur la croissance économique, et de se tenir debout sur les obstacles les plus importants à la croissance et le développement du commerce intra-arabe en dépit de la suppression des taxes et des restrictions de douane, Ces obstacles qui ont empêché leur croissance.

D'une façon général, les résultats montrent que la fois le commerce intra-arabe a un impact positif sur la croissance économique, bien qu'il constitue une faible part des échanges commerciaux de cette zone. Ces résultats font ressortir la nécessité de stimuler le commerce intra-arabe, et de renforcer le processus d'intégration dans la région arabe.

المقـــدمة

الخـــــــاتمة

الفهـــــــارس

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الفهرس العام	I
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال البيانية	
قائمة الملاحق	
المقدمة	أ
الفصل الأول : الإطار النظري للتجارة العربية البينية	1
تمهيد	2
المبحث الأول : مدخل عام حول العلاقات التجارية العربية	3
المطلب الأول : نظرة عن الاقتصاديات العربية	3
الفرع الأول : مكانة الاقتصاديات العربية في الاقتصاد العالمي	3
الفرع الثاني : أهم المؤشرات الاقتصادية	4
المطلب الثاني : وضع القطاعات الاقتصادية للدول العربية	7
الفرع الأول : وضع القطاع الصناعي و قطاع الخدمات	8
الفرع الثاني : وضع القطاع الزراعي	10
المطلب الثالث : أداء التجارة العربية البينية	12
الفرع الأول : حجم التجارة العربية البينية	13
الفرع الثاني : مساهمة التجارة العربية في التجارة الإجمالية	15
الفرع الثالث : الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية	17
المبحث الثاني : آلية تنمية التجارة العربية البينية ومعوقاتها	18
المطلب الأول : آلية تنمية التجارة العربية البينية	18
الفرع الأول : تشجيع حركة رؤوس الأموال العربية	18
الفرع الثاني : تشجيع إقامة المشروعات الخاصة العربية المشتركة	18
الفرع الثالث : تنمية التبادل التجاري العربي	19

المطلب الثاني : معوقات التجارة العربية البينية 19
الفرع الأول : الأسباب السياسية 19
الفرع الثاني : الأسباب الاقتصادية 20
المطلب الثالث : دور التجارة العربية البينية في دعم التكامل الاقتصادي العربية 24
الفرع الأول : أهمية التكامل الاقتصادي بالنسبة للدول العربية 24
الفرع الثاني : أهمية تقسيم العمل بين الأقطار العربية 24
الفرع الثالث : ضرورة إحياء السوق العربية المشتركة 25
الفرع الرابع : آليات بعث وتطوير السوق العربية المشتركة 26
خلاصة الفصل 28
الفصل الثاني : النمو الاقتصادي و التجارة العربية البينية 29
تمهيد 30
المبحث الأول : الإطار النظري للنمو الاقتصادي 31
المطلب الأول : ماهية النمو الاقتصادي 31
الفرع الأول : تعريف النمو الاقتصادي 31
الفرع الثاني : قياس النمو الاقتصادي 32
الفرع الثالث : عناصر النمو الاقتصادي 34
المطلب الثاني : النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية 36
الفرع الأول : تعريف التنمية الاقتصادية 37
الفرع الثاني : أهداف التنمية الاقتصادية 38
الفرع الثالث : الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية 38
المبحث الثاني : النمو الاقتصادي و التجارة العربية البينية 40
المطلب الأول : الواردات و النمو الاقتصادي 40
الفرع الأول : علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي 40
الفرع الثاني : إستراتيجية إحلال الواردات 41
المطلب الثاني : الصادرات والنمو الاقتصادي 43
الفرع الأول : أهمية الصادرات في النمو الاقتصادي 43
الفرع الثاني : إستراتيجية تشجيع الصادرات 44
الفرع الثالث : علاقة نمو الصادرات بالنمو الاقتصادي 46
المطلب الثالث : التجارة العربية و النمو الاقتصادي 46
خلاصة الفصل 48

الفصل الثالث : تحليل تطور التجارة العربية البينية و أثرها على النمو الاقتصادي 49
تمهيد 50
المبحث الأول: تحليل تطور التجارة العربية البينية والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2013 51
المطلب الأول : تقييم التجارة العربية البينية 52
المطلب الثاني : تحليل تطور التجارة البينية للدول (الجزائر–الإمارات–السودان) 53
الفرع الأول : تحليل تطور التجارة العربية البينية و النمو الاقتصادي في الجزائر 53
الفرع الثاني : تحليل تطور التجارة العربية البينية و النمو الاقتصادي في الإمارات 54
الفرع الثالث : تحليل تطور التجارة العربية البينية و النمو الاقتصادي في السودان 56
المبحث الثاني : مساهمة لقياس أثر التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000 - 2013 58
المطلب الأول : تقديم النموذج القياسي المستخدم في الدراسة 58
الفرع الأول : تحديد النموذج المستخدم في الدراسة و التعريف بمتغيراته 58
الفرع الثاني : تحديد المتغيرات الاقتصادية الأولية المستخدمة في حساب متغيرات النموذج ... 60
الفرع الثالث : اختيار العينات المستخدمة في الدراسة 60
المطلب الثاني : عرض و تحليل نتائج المساهمة القياسية 60
الفرع الأول : ملخص النتائج الإحصائية لعملية التقدير 61
الفرع الثاني : أثر إجمالي التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي العربي 61
الفرع الثالث : أثر التجارة العربية البينية على الدول الثلاث 62
خلاصة الفصل 65
الخاتمة 66
قائمة المصادر و المراجع 68
الملاحق 73

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في الفترة 1998-2010	8
02	الناتج الزراعي بالأسعار الجارية في الدول العربية	10
03	أداء التجارة العربية البينية في الفترة 2009-2013	13
04	مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية	16
05	حصة واردات النفط الخام البينية في إجمالي الواردات البينية لبعض الدول العربية	16
06	الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية	17
07	عجلات التقدم الأربعة	36
08	أوجه الاختلاف بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	39
09	تطور النمو الاقتصادي و التجارة العربية البينية	52
10	تطور التجارة العربية البينية و النمو الاقتصادي في الجزائر	53
11	تطور التجارة العربية البينية و النمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة	55
12	تطور التجارة العربية البينية و النمو الاقتصادي في السودان	56
13	نتائج تقدير تأثير التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي	61

فهرس الأشكال البيانية

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في الفترة 1998-2010	8
02	نسب تغير الصادرات البينية للدول العربية	14
03	نسب تغير الواردات البينية للدول العربية	15
04	تطور إجمالي التجارة العربية البينية و النمو الاقتصادي	52
05	تطور التجارة العربية البينية و النمو الاقتصادي في الجزائر	54
06	تطور التجارة العربية البينية و النمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة	55
07	تطور التجارة العربية البينية و النمو الاقتصادي في السودان	56

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الجدول
01	التجارة البينية و الخارجية للدول العربية 2000-2013
02	التجارة العربية البينية و الخارجية للجزائر 2000-2013
03	التجارة العربية البينية و الخارجية للإمارات العربية المتحدة 2000-2013
04	التجارة العربية البينية و الخارجية للسودان 2000-2013
05	الجداول الإحصائية باستخدام نموذج SPSS للدول العربية
06	الجداول الإحصائية 2باستخدام نموذج SPSS للدول العربية
07	الجداول الإحصائية باستخدام نموذج SPSS لدولة الجزائر
08	الجداول الإحصائية 2باستخدام نموذج SPSS لدولة الجزائر
09	الجداول الإحصائية باستخدام نموذج SPSS لدولة الإمارات
10	الجداول الإحصائية 2باستخدام نموذج SPSS لدولة الإمارات
11	الجداول الإحصائية باستخدام نموذج SPSS لدولة السودان
12	الجداول الإحصائية 2باستخدام نموذج SPSS لدولة السودان

تمهيد

لا يختلف الاقتصاديون حول الدور الهام الذي تلعبه التجارة الخارجية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، و زيادة معدلات نمو الناتج القومي في جميع دول العالم، و قد ازداد هذا الدور أهمية خاصة بعد التوجه العالمي نحو تحرير الأسواق ، وفتحها أمام السلع العالمية نتيجة للاتفاقيات التجارية العالمية و الإقليمية ، و المتتبع لتطور التجارة العربية خلال العقدين الأخيرين يجد أن تطور نمو التجارة العربية البينية تزيد عن الضعف لنمو التجارة العربية الإجمالية خلال نفس الفترة، و على الرغم من ذالك بقيت حصتها متواضعة و لم تزد في أجسن الأحوال عن 10% من التجارة الإجمالية.

و بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدول العربية فيما بينها لتنشيط التجارة البينية من خلال عقد الاتفاقيات التجارية الإقليمية الهادفة إلى إزالة القيود الجمركية الضريبية و غير الضريبية إلا أ، مشاكل و معوقات ذات طبيعة مختلفة أبقت على دور متواضع للتجارة العربية البينية في زيادة معدلات النمو في الدول العربية .

المشكلة الرئيسية و الأسئلة الفرعية

انطلاقا من سعي الدول العربية إلى تفعيل دور التجارة العربية البينية ، و سعيها إلى زيادة الناتج المحلي الخام و رفع معدلات النمو الاقتصادي مثلها كباقي دول العالم جاء بحثنا هذا للسعي إلى معالجة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت التجارة العربية البينية في النمو الاقتصادي للدول العربية ؟

و تتفرع من هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

الأسئلة الفرعية

- كيف تساهم التجارة العربية البينية في تطوير الاقتصاد العربي؟
- ما هي المعوقات التي تواجهها التجارة العربية البينية ؟
- كيف تؤثر التجارة العربية البينية في النمو الاقتصادي؟

الفرضيات:

- إن وجود تجارة عربية بينية متكاملة سيؤدي إلى دعم الاقتصاديات العربية و تطويرها من خلال التأثير على الجوانب التنموية في الدول العربية .

– توجد عدّة معيقات تواجهها التجارة العربية البينية أدت إلى تقليص حجمها منها الوضع السياسي والذي المعّوق الرئيسي للدول العربية .

– تؤثر التجارة العربية البينية في النمو الاقتصادي العربي من خلال الصادرات و الواردات البينية والحد من التبعية للدول الأجنبية.

مبررات اختيار الموضوع :

اختيارنا لمعالجة هذا الموضوع نابع من المبررات و الأسباب التالية:

– الموضوع يدخل في صميم التخصص، و شعورنا بأهمية الموضوع خاصة مع ظهور التحولات الاقتصادية الجديدة التي يعرفها العالم؛
– التنبيه لضرورة التجارة العربية البينية، وما لها من دور في دفع عجلة التنمية للاقتصاد العربي.

أهمية البحث و أهدافه:

تعتبر التجارة بمفهومها الاقتصادي من العوامل الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية، فهي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، وزيادة قدرات الاقتصاد الوطني ورفع مستوى المعيشة للأفراد.

ومن هنا تأتي أهمية التجارة العربية البينية حيث تساهم في التطور الاقتصادي العربي، كما تعمل على تقوية العلاقات بين الأقطار العربية.

و يمكن بلورة أهداف الدراسة في محاولة الوقوف على التجارة البينية العربية و معرفة مدى مساهمتها في دفع عجلة النمو.

الدراسات السابقة :

هناك دراسات تناولت جوانب من الموضوع سنوجز بعضها في ما يلي :

– طراد بلقاسم ، التجارة العربية البينية و دورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير ، جامعة بسكرة، 2013/2012،والتي تناولت الدور الذي تلعبه التجارة العربية البينية في مدى تدعيمها لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، والوقوف على محاولات و جهود التكامل و معرفة أسباب فشله؛

- لبعل فطيمة ، المناطق الحرة العربية و دورها في تنمية التجارة العربية البينية ، رسالة ماجستير ، جامعة بسكرة ،2012/2011، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن للمناطق الحرة المشتركة دورا كبيرا في تنمية التجارة العربية البينية، وتخلق نوعا من التسهيلات و المزايا تساعد في تسيل وتنمية التجارة في هذه المناطق؛
- دراسة قام بها "حسام يونس"بعنوان "مساهمة التجارة في النمو للدول العربية"، مداخلة في مؤتمر حول " التحقيق التجريبي في التجارة والاستثمار"،طوكيو ، اليابان، 11-13 مارس 2010، حيث قدمت هذه الدراسة عرضا نظري تناول فيه الباحث التجارة والنمو ،و التجارة البينية و النمو الاقتصادي في الدول العربية ، وخلصت الدراسة القياسية إلى أن التجارة البينية لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي؛
- دراسة قام بها " SIMON YANNICK. FOUDA EKOBENA " ، بعنوان " التجارة البينية و النمو الاقتصادي "، مساهمة في المؤتمر السنوي للمشروع تحليل التجارة العالمية ، داكار،السنغال،2014، هذه الدراسة تناولت مدى مساهمة التجارة البينية الغذائية لمنطقة CEMAC الإفريقية في النمو الاقتصادي و حل مشكلة الأمن الغذائي للمنطقة، وخلصت الدراسة القياسية بالأثر الايجابي لتأثير التجارة البينية على النمو الاقتصادي.

الإطار الزماني و المكاني:

اكتفى البحث من الجانب النظري بتناول أهم المواضيع المتعلقة بالتجارة العربية البينية و علاقتها بالنمو الاقتصادي ، كما اقتصر هذا البحث على اختيار بعض الدول العربية للدراسة التطبيقية، أما الحدود الزمانيه الفترة 2000-2013 باعتبارها فترة ذات خصوصية من جوانب عدة في مقدمتها ظهور دوافع و مناهج تنموية جديدة أدت إلى بروز عوامل ومصادر جديدة للنمو الاقتصادي.

المنهج المتبع:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع ، والإجابة على إشكالية البحث ، و اختبار صحة الفرضيات سوف نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، فجانب التحليل يظهر من خلال تفكيك موضوع الدراسة إلى مكوناته الأساسية، أي إلى كل من الجوانب النظرية للتجارة العربية البينية و النمو الاقتصادي، والربط بين مختلف هذه العناصر بما يخدم الغاية النهائية للبحث.

بالإضافة إلى استخدام بعض الأساليب و الطرق الإحصائية و الكمية و البرنامج الإحصائي الجاهز SPSS في الجانب التطبيقي.

صعوبات الدراسة:

- تضارب الإحصائيات أحيانا باختلاف مصادرها وأحيانا من نفس المصدر، و خاصة الحديثة منها؛
- نقص البيانات في بعض المؤشرات.

محتوى البحث:

يحتوي هذا البحث على ثلاث فصول تتخللها العديد من المباحث ، بدءا بالفصل الأول الذي جاء بعنوان "الإطار النظري للتجارة العربية البينية"، و يحتوي هذا الفصل على قراءة عامة حول العلاقات الاقتصادية العربية ، وواقع التجارة العربية البينية ، وآلية تنميتها و معوقاتها.

أما من خلال الفصل الثاني الذي كان بعنوان "النمو الاقتصادي و التجارة العربية البينية"، وحاولنا توضيح مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي ، وكيف تؤثر التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي.

و تناولنا في الفصل الثالث دراسة قياسية تحليلية لأثر التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي من خلال دراسة حالة لبعض البلدان العربية .

و توجنا البحث بخاتمة تناولنا فيها أهم النتائج و طرح مجموعة من التوصيات.

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة العربية البينية

تمهيد

في ضوء سياسات الانفتاح التجاري الدولي و تحرير الأسواق أدركت الدول العربية مدى الأهمية و الدور المتزايد للتجارة الخارجية، و قد قامت بالعديد من الاتفاقيات التجارية من أجل دعم التجارة الخارجية بشكل عام، و التجارة البينية بشكل خاص، هذا و تلعب التجارة العربية البينية أهمية كبيرة في تمويل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدول العربية و تقوية العلاقات العربية.

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري للتجارة العربية البينية من خلال المبحثين:

الأول: مدخل عام حول العلاقات التجارية العربية.

الثاني: آلية تنمية التجارة العربية البينية ومعوقاتها.

المبحث الأول: مدخل عام حول العلاقات التجارية العربية

الاقتصاد العربي جزء من العالم النامي، ومثله مثل أغلب اقتصاديات الدول النامية تطغى فيه الأنشطة الأولية على الأنشطة الصناعية، حيث تمثل الصناعات الإستخراجيه النسبة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي.

نحاول في هذا المبحث أن نستعرض واقع الاقتصاديات العربية، كما نقف أيضا على وضع القطاعات الاقتصادية للدول العربية.

المطلب الأول: نظرة عن الاقتصاديات العربية .

تتضح مكانة الاقتصاديات العربية من خلال مدى مساهمتها في الاقتصاد العالمي، كما أن للاقتصاديات العربية عدة مؤشرات سوف نتطرق إليها في هذا المطلب .

الفرع الأول: مكانة الاقتصاديات العربية في الاقتصاد العالمي .

إن الأهمية النسبية للاقتصاديات العربية تتضح من خلال المساهمة الهامشية للناتج المحلي الإجمالي العربي في الناتج الإجمالي العالمي، حيث وصلت إلى 2.29% سنة 2002، وعند دراسة مكونات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية يتبين لنا التركيب المشوه والتباين فيما يسهم به القطاع الأولي المتمثل في الصناعات الإستخراجية والزراعية، وقطاعي الخدمات والصناعات التحويلية، وهو الأمر الذي يرفع قابلية الاقتصاديات العربية للتأثر بالصدمات الخارجية [1] ، كما تؤثر الاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية تأثير ضعيف، والسبب يعود إلى ضآلة حصة الواردات العالمية، حيث وصلت حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية إلى 5.7% سنة 2006، كما ضلت حصة الواردات العربية في الواردات العالمية هي الأخرى ضئيلة لتصل إلى 3.3% سنة 2006، ورغم النمو الذي عرفه حجم الصادرات العربية في الفترة 2006 إلى 2013، حيث انتقل من 685.4 مليار دولار إلى 1319.2 مليار دولار، إلا أن وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية لم يتجاوز 8.6 % في هذه الفترة، وإذا ما بحثنا في سبب تلك الزيادة نجدها ترجع إلى القفزة الكبيرة التي عرفتها أسعار النفط لهذه الفترة، وكذلك رغم النمو المسجل على صعيد الواردات العربية التي انتقلت من 406.4 مليار دولار إلى 655.2 مليار دولار في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2013، أن وزنها النسبي هي الأخرى لم يتجاوز 13.1 % [2] ، أما عن نصيب الأقطار العربية من الاستثمار الأجنبية المباشرة فإنه يبدوا ضعيفا، حيث لم يتجاوز 0.8% من خلال الفترة

---

1 عماد الليثي، بعد نصف قرن، التكامل الاقتصادي العربي،دار النهضة العربية، القاهرة، 2003،ص ص 87-89 .

2 التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التجارة الخارجية للدول العربية، 2011، و 2014، ص148، ص168 .

الممتدة من 1999 إلى 2003 [1]، هذا ورغم ارتفاع هذه النسبة إلى 1.56% سنة 2003 تبقى هي الأخرى ضعيفة إذا ما قورنت بتجمعات أو دول أخرى، إذ نجد مثلا هونج كونج تستحوذ لوحدها على ما نسبته 2.42% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك بالنسبة لسنغافورة التي يصل الاستثمار الأجنبي الوافد إليها ما نسبته 2.04 %[2] ؛ من خلال هذه النسب يتضح لنا أن المنطقة العربية تعد أقل مناطق العالم جذبا للاستثمار .

ومن هنا يمكن القول أن الاقتصاديات العربية لا تكاد تجد لها مكانا في الاقتصاد العالمي، ولا زالت الدول العربية تعاني من ضعف قدرتها التنافسية خاصة مع الدول المتقدمة، وفي هذا السياق سنورد بعض المؤشرات التي تعطي صورة أكثر وضوحا عن وضع الاقتصاديات العربية .

الفرع الثاني: أهم المؤشرات الاقتصادية .

1 _ مؤشرات تطور الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي العربي .

عند تحليل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية يتبين لنا مدى تدهور إمكانيات الاقتصاديات العربية في تحقيق القيمة المضافة والتوازن القطاعي، إضافة إلى ذلك الخلل في البنية الهيكلية القطاعية، حيث يمكن أن نوضح ذلك فيما يلي: [3]

إن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية يمثل حوالي 90 % من الناتج المحلي الإجمالي لكل الدول العربية، وهو ما يبين لنا مدى هيمنة القطاع النفطي على هيكل الاقتصاديات العربية، إن قطاع الصناعات الإستخراجية الذي أساسه النفط والغاز يعد من أهم القطاعات مساهمة في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي العربي، لكن هذا القطاع مساهمته متذبذبة، وهذا بسبب تغيرات أسعار النفط من سنة إلى أخرى .

تساهم القطاعات الإنتاجية الأخرى ممثلة في الزراعة والصناعات التحويلية وباقي قطاعات الإنتاج نسبة قليلة في الناتج المحلي الإجمالي العربي، إذ لم تتجاوز نسبتها 22.3 % سنة 2005، ثم 23.5 % سنة 2009، كما وصلت سنة 2010 إلى 22 % .

---

1 عماد الليثي، بعد نصف قرن، التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سبق ذكره،ص 102.

2 التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية الدولية، 2005، ص 10 .

3 فارس كريم بريهي، تفعيل التعاون الاقتصادي العربي ضرورة حتمية في ظل الترتيبات التجارية الدولية، المؤتمر العالمي الأول حول اقتصاديات الأعمال في ظل عالم متغير، جامعة العلوم التطبيقية الأهلية، 22-24 جويلية 2003، عمان، ص 3 –ص 4 .

وهذا الوضع يؤدي إلى عدم تناسب الطلب المحلي من الإنتاج السلعي مع العرض المحلي منه، وهو ما يمثل خللا واضحا خصوصا مع ضعف إمكانيات الاستيراد للدول العربية .

مثَّل الاستهلاك الإجمالي العربي 60.3 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2005، ثم وصل إلى 63.7 % سنة 2010، وهي قيم مرتفعة وتؤثر سلبا على مستويات الادخار .

كما بلغت نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي 21.5 % سنة 2005 و 26.8 % سنة 2010 [1]، ويشكل ضعف هذه النسبة من الإنفاق الاستثماري أحد أهم أسباب تراجع خلق فرص عمل جديدة .

2 _ مؤشر التجارة الخارجية .

إن المتتبع لصادرات وواردات الدول العربية، يلاحظ ارتفاع نسبة صادرات الوقود المعدني من إجمالي الصادرات السلعية، إذ وصلت نسبته إلى 73,7 % سنة 2013 في حين تمثل صادرات المصنوعات19.8 % سنة 2013، ولا تتجاوز الصادرات من المواد الكيمياوية والمصنوعات الأساسية وآلات ومعدات النقل والسلع الزراعية 20 % سنة 2013،كما أن ضعف قاعدة الصناعات الرأسمالية في البلاد العربية ترتب عليها ارتفاع نسبة واردات الآلات ومعدات النقل، فقد وصلت نسبتها إلى 28,6 % سنة 2013 ،كما بلغت نسبة المصنوعات الأساسية والمواد الكيمياوية على التوالي 17.6 % و 9.1 % من إجمالي الواردات العربية سنة 2013 ، إضافة إلى ذلك بلغت نسبة السلع الزراعية 20 % سنة 2013 ، وبلغت نسبة الوقود والمعادن 16.4 % من إجمالي الواردات العربية سنة 2013.

كذلك ليس من المفاجئ أن تكون التجارة العربية البينية هي بدورها محدودة أيضا، حيث وصل معدل النمو في قيمة التجارة العربية البينية إلى 3.5 % سنة 2013 . [2]

تتسم اتجاهات التجارة العربية البينية بشكل عام بتركز التبادل التجاري بين الدول العربية في دول متجاورة أو في دولة أو دولتين، ففي سنة 2010 في جانب الصادرات البينية تركزت صادرات الأردن إلى الدول العربية في العراق بنسبة 31 % ، وتركزت صادرات تونس إلى الدول العربية في دولتين متجاورتين هما ليبيا بنسبة حوالي 42 % والجزائر بنسبة 27 % ، أما صادرات الجزائر إلى الدول العربية فقد تركزت في ثلاث دول هي تونس والمغرب

1 التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية الدولية، 2011، ص 25 – ص 26 .

2 التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التجارة الخارجية للدول العربية، 2014، ص 151 – ص 171 .

ومصر بنسبة 34 % و 32 % و19 % على التوالي، وتركزت صادرات السودان إلى الدول العربية في الإمارات بنسبة 84 %، وصادرت الصومال البينية في الإمارات واليمن بنسبة 57 % و 19 % على التوالي، وتركزت صادرات العراق البينية في سورية بنسبة 78 % والأردن بنسبة 19 % وصادرات عمان البينية بنسبة 73 %، وصادرات قطر البينية في الإمارات بنسبة 54 %، وعمان بنسبة 17 %، وصادرات ليبيا البينية في تونس بنسبة 49 %، وأخيرا تركزت صادرات اليمن البينية في الإمارات بنسبة 43 % والسعودية بنسبة 27 %، وفيما يخص الدول العربية الأكثر تنوعا في اتجاهات صادراتها البينية تتوزع الأسواق التصديرية لكل من الإمارات والسعودية والكويت ولبنان ومصر على حوالي خمس دول عربية رئيسية أو أكثر .[1]

3 _ مؤشر ميزان المدفوعات :

تبرز التطورات في موازين المدفوعات العربية مدى هشاشة الوضع الخارجي للاقتصاديات العربية وقابليتها للتأثر بالصدمات الخارجية ، خاصة بالنسبة للدول العربية غير النفطية، وتبين الإحصائيات أن موازين مدفوعات الدول العربية اتسمت بالعجز خلال بعض سنوات عقد التسعينات، حيث وصل ميزان مدفوعات الدول العربية خلال سنة 1992 إلى -3.6% و -1.3 % سنة 1995 و -5.1 % سنة 1998 من الناتج المحلي الإجمالي [2]، وعلى خلاف ذلك فقد تعزز وضع موازين المدفوعات والاحتياطات لمجموع الدول العربية في السنوات الأخيرة، مثلا في سنة 2010 كان الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات العربية الإجمالية الناجم عن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، ولقد بلغت نسبة فائض الموازين التجارية للدول العربية سنة 2010 للناتج المحلي الإجمالي نحو 15,6%[3]، لكن في نفس الوقت تشير البيانات إلى تسجيل عجز في موازين الخدمات والدخل يصل إلى 18.5% لهذه السنة، ولقد أدى الفائض في الموازين خلال هذه السنة مصحوبا بالزيادة المحدودة في عجز موازين الخدمات والدخل إلى تحقيق أكبر فائض في موازين الحسابات الخارجية الجارية لمجموع الدول العربية ووصل إلى 153.5 مليار دولار [4].

ومن الملاحظ أيضا أن فائض ميزان الحساب التجاري قد ارتفع بصورة كبيرة في جل الدول العربية المصدرة للنفط، حيث ارتفع في قطر بنسبة 97.7 % وارتفع في المملكة العربية السعودية بنسبة 46.1 % .

---

1 التقرير الاقتصادي الموحد، التجارة الخارجية للدول العربية، 2011، ص ص 156 - 157 .

2 فارس كريم بريهي، تفعيل التعاون الاقتصادي العربي ضرورة حتمية في ظل الترتيبات التجارية الدولية ، مرجع سبق ذكره، ص 9 .

3 التقرير الاقتصادي العربي الموحد، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف، 2011، ص 166 .

4 نفس المرجع، ص 168 – ص 170 .

4 _ مؤشر عبء المديونية الخارجية :

يشير المؤشر الأول وهو إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أنه يمكن تصنيف الدول العربية المقترضة إلى ثلاث مجموعات :

المجموعة الأولى ويعتبر عبء المديونية فيها معتدلا نسبيا وهي : عمان، سوريا، المغرب، الجزائر، مصر، اليمن ، حيث تقل نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عن 50 %.

وتضم المجموعة الثانية الدول الذي يعتبر عبء المديونية فيها مرتفعا نسبيا، وتشمل هذه المجموعة : تونس، جيبوتي، الأردن، لبنان، وتتراوح نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول بين 50 % و 100%.

أما المجموعة الثالثة فتضم الدول التي يعتبر عبء المديونية فيها عاليا ومتفاقما وتشمل هذه المجموعة : السودان، موريتانيا، حيث تزيد نسبة الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عن 100 % وهذا سنة 2004 [1]، كما تراجعت نسبة هذا المؤشر لمجموع الدول العربية المقترضة من 22.9 % سنة 2009 إلى 21.3 % سنة 2010.

وترجع أهم أسباب هذا الانخفاض إلى عودة وتيرة النشاط الاقتصادي إلى الارتفاع في معظم الدول العربية المقترضة، أما المؤشر الثاني وهو خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، فقد تراجع إلى أدنى مستوياته المسجلة خلال السنوات القليلة الماضية، فبعد انتعاش أسعار النفط الخام والمواد الأولية الأخرى وتحسن الصادرات الخدمية في الدول العربية المقترضة في عام 2010، فقد انخفضت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية كمجموعة من 6.2 % في عام 2009 إلى 5.3 % في عام 2010 [2].

المطلب الثاني: وضع القطاعات الاقتصادية للدول العربية .

يتضح وضع القطاعات الاقتصادية للدول العربية من خلال أوضاع القطاعات التالية :

1 عبد الهادي عبد القادر سويفي، قراءات في اقتصاديات الوطن العربي، ط 2، دون ذكر دار النشر، ومكان النشر، 2007/2006، ص 188 – ص 189 .

2 التقرير الاقتصادي العربي الموحد، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف، 2011، ص 178 – ص 179 .

الفرع الأول : وضع القطاع الصناعي وقطاع الخدمات .

يعاني القطاع الصناعي في الدول العربية حالة من الارتباط بالأسواق الدولية والخضوع لشروطها السياسية والاقتصادية وكذلك لتقلباتها، وهذا نتيجة الاعتماد في توفير متطلبات الإنتاج على الخارج ونتيجة التحكم الزمني من الدول الموردة في عمليات إمداد تلك المتطلبات للقطاعات الإنتاجية [1]، ويمكن توضيح تطور مساهمة قطاعات الصناعات في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (1): مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في الفترة 1998– 2010 .

السنوات	مساهمة الصناعة الإستخراجية%	مساهمة الصناعات التحويلية%	مساهمة إجمالي القطاع الصناعي %
1998	19.2	11.8	31.0
1999	23.7	11.5	35.2
2000	32.6	10.5	43.1
2001	29.0	10.9	39.9
2002	27.9	11.1	39.0
2003	29.7	10.7	40.4
2004	34.6	10.1	44.7
2005	38.1	9.6	47.7
2006	39.9	9.1	49.0
2007	38.8	8.9	47.7
2008	43.1	8.3	51.4
2009	31.3	9.7	41.0
2010	35.5	9.3	44.8

المصدر:صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع الصناعي أعداد مختلفة .

الشكل رقم(1): تطور مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في الفترة1998-2010.

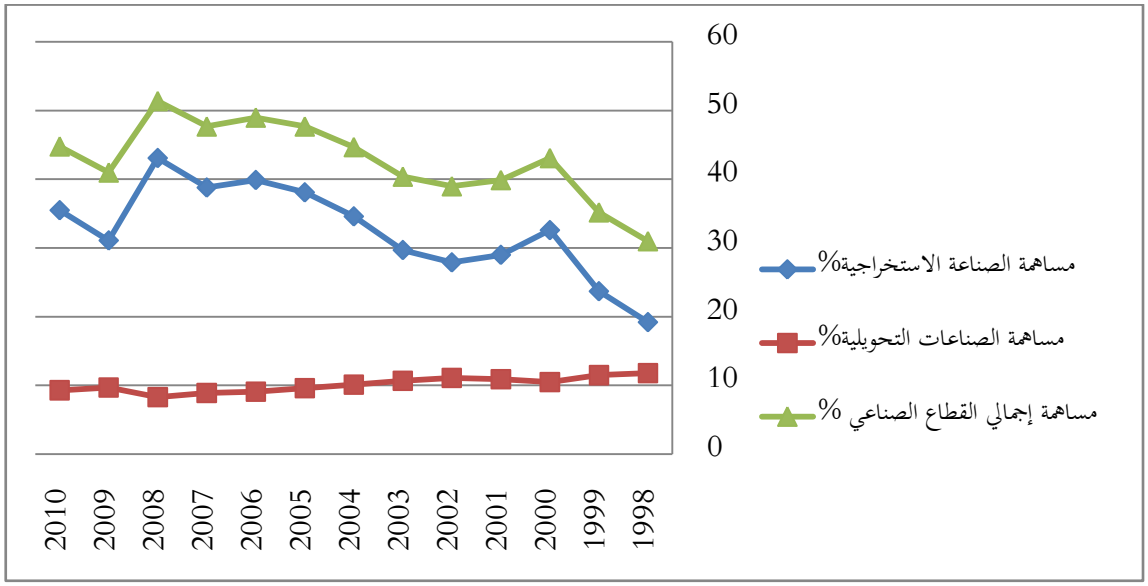

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم(1).

1 محمد جمال مظلوم، تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد، ط2، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بيروت ، 1997، ص 89 .

يتضح من الجدول والشكل أنه بلغ إجمالي الناتج المحلي لقطاع الصناعة في الدول العربية كمجموعة حوالي 906.5 مليار دولار في عام 2010 أي بمعدل نمو قدره 27 % مقارنة بحوالي 713.8 مليار دولار في عام 2009، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع قيمة ناتج الصناعة الإستخراجية خلال عام 2010 بسبب زيادة متوسط أسعار النفط وإنتاجه مقارنة مع عام 2009، وقد ارتفعت المساهمة الإجمالية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2010، حيث بلغت نسبتها حوالي 44.7 % مقارنة بنسبة 40.9 % في عام 2009، وفيما يتعلق بمساهمة القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي في الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفعت مساهمة الصناعة الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي من نسبة 31.3 % في سنة 2009 إلى 35.5 % في سنة 2010 ، إلا أن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي تراجعت قليلا من نسبة 9.7 % في سنة 2009 إلى 9.3 % سنة 2010.

كما تتميز الصناعات العربية باعتمادها الكبير على الصناعات الإستخراجية وتراجع نصيب الصناعات التحويلية وهذا رغم أهميتها، كما يتصف القطاع الصناعي في الدول العربية بخصائص يمكن ذكرها على النحو التالي:[1]

- عدم توافر البنية التحتية الصناعية، حيث أن المناطق الصناعية قليلة وغير مجهزة بما تتطلبه الخدمات الصناعية؛
- عدم توافر العمالة الصناعية الماهرة ؛ وهذا راجع لحداثة عهد معظم الدول العربية للاهتمام بقطاع الصناعة، وكذلك عدم الاهتمام ببرامج التدريب والتعليم الفني ؛
- فقدان الترابط بين لمراحل الإنتاجية، حيث نجد أن الصناعة العربية تتسم بالتطور في المرحلة الأولى والمتمثلة في الصناعة الإستخراجية، مقابل ذلك ضعف الصناعة الوسيطة واقتصار مشاريع الصناعات التحويلية على إنتاج السلع الاستهلاكية؛
- تنافس الصناعات العربية فيما بينها؛
- تركز المنشآت الصناعية في المدن ؛ وهذا بسبب توافر الشروط الأساسية لقيامها؛
- عدم وجود اتصالات تجارية عربية في المجال الصناعي وتطورها ؛ وذلك لغياب التنسيق الصناعي فيما بين الدول العربية؛
- صغر حجم المنشآت الصناعية العربية ؛ وهذا بسبب قلة رؤوس الأموال المستثمرة؛

1 أحمد علي حسن محمّد، مستقبل التعاون العربي في مراجعة المتغيرات الاقتصادية العالمية الإقليمية،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2000، ص 142 .

- صغر حجم الأسواق العربية ؛ نتيجة لما تعانيه الدول العربية من ضعف التسويق المحلي نظرا لانخفاض المستوى المعيشي للسكان وارتفاع قيمة السلع المحلية .

أما قطاع الخدمات فبدوره يمثل جزءا كبيرا من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول العربية حيث وصلت أعلى نسبة في الأردن قدرت بـ 69 % وأدنى نسبة في الصومال وقدرت بـ 26 % وهذا سنة 1992، لهذا بقي قطاع الخدمات يمثل نسبة معتبرة من الناتج المحلي لمجموع الدول العربية، حيث وصلت هذه النسبة سنة 1995 إلى 45 % وسنة 2004 إلى39.3 % [1]، ويرجع الاهتمام بقطاع الخدمات إلى ما يلي [2]:

- تزايد السكان في المدن بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة ، مما أدى إلى زيادة الطلب على الخدمات؛
- اتجاه المستثمرين الخواص لهذا القطاع ؛ بسبب ضعف قطاعي الصناعة والزراعة .

الفرع الثاني : وضع القطاع الزراعي .

يعد القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية الهامة في معظم الدول العربية من حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ولما يوفره من فرص عمل، إذ يستوعب القطاع الزراعي نحو ربع حجم القوى العاملة الاجتماعية، مما يجعله مصدرا رئيسيا لدخل حوالي 40 % من السكان إلى جانب تلبيته للحاجيات الاستهلاكية الغذائية وإسهامه في تنشيط الصناعات التحويلية من خلال تزويدها بمدخلات الإنتاج[3].

ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (2): الناتج الزراعي بالأسعار الجارية في الدول العربية

	2000	2005	2008	2009	معدل النمو السنوي %	
					2009 -2000	2009-2008
الناتج الزراعي (مليار دولار)	56.2	70.6	101.2	113.7	8.1	12.4
مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي %	8.3	6.4	5.2	6.7		
نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)	210	236	215	345		

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع الزراعي، 2010، ص 46.

1 التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، 2005، ص 8 .

2 حداد محمد، العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية مع الإشارة إلى حالتي الجزائر ومصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص 149 .

3 التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع الزراعي، 2009، ص 1 .

يتضح من الجدول أن الناتج الزراعي العربي بالأسعار الجارية وصل إلى 113.7 مليار دولار قي سنة 2009 مسجلا بذلك نموا نسبته 12.4 % مقارنة بمعدل نمو سنوي بلغت نسبته 8.1 % خلال الفترة 2000 – 2009، كما وصلت مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من 5.2 % سنة 2008 إلى 6.7 % سنة 2009، في حين وصل نصيب الفرد من الناتج الزراعي 315 دولار سنة 2008 إلى 345 دولار سنة 2009 في الدول العربية.

كما تبلغ المساحة الزراعية الإجمالية للدول العربية 4.1 مليار هكتار، وتصل المساحة القابلة للزراعة 197 مليون هكتار، أي نحو 14 % من المساحة الكلية، وتقدر مساحة الأراضي المزروعة في سنة 2009 حوالي 68.8 مليون هكتار، تشكل حوالي 34.9 % من المساحة القابلة للزراعة [1]، وقد بلغ عدد السكان الزراعيون في الدول العربية سنة 2009 حوالي 88.4مليون نسمة، أي بتراجع بلغ نسبته 2 % بالمقارنة مع سنة 2008، ويعود ذلك إلى استمرار الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة، نظرا لضعف مستوى الخدمات الرئيسية في الريف من صحة وتعليم وانخفاض العائد من النشاط الزراعي بالمقارنة مع العائد من النشاطات الاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى عدم التوازن في توزيع الموارد الاستثمارية، مما خلق تباينات في المستويات المعيشية والخدمية بين الريف والمدينة [2]، ورغم ذلك لازالت الزراعة تضم غالبية السكان مما يدل على انخفاض إنتاجية الفرد، حيث أن معظم دول العالم المتقدم لا يزيد عدد العاملين في القطاع الزراعي على نسبة 5 % من عدد السكان، وهذا يعني أن كل مزارع يوفر الاحتياجات الزراعية لحوالي 20 فردا آخرين يعيشون خارج القطاع، ولكن الحال ليس كذلك في العالم العربي بل أن المنطقة العربية تعاني نقصا كبيرا في الغذاء تقوم باستيراده من الخارج [3]، وقد سجل الإنتاج النباتي في الدول العربية نموا بنسبة 5.5 % سنة 2008، نظرا لزيادة المساحة المحصولية لمجموعة الحبوب بنسبة 9.1 %، في حين سجلت المحاصيل الأخرى تطورات متباينة في سنة 2008 [4]، كما حقق الإنتاج الحيواني في الدول العربية نموا بلغت نسبته 2 % لنفس السنة، وسجلت معظم المنتجات الحيوانية تطورا ت إيجابية لسنة 2008، ويعود ذلك إلى السياسات الحكومية التي أصبحت تنتهج مبدأ تشجيع القطاع الخاص لإقامة المشاريع الزراعية الحديثة وفي مجال الثروة الحيوانية، هذا إلى جانب انتشار أساليب التربية الحديثة على نطاق واسع للحد من الفجوة الغذائية وفي مقدمتها تقديم الرعاية البيطرية وتطبيق أساليب الإكثار الحديثة وتعزيز الإرشاد الزراعي في هذا المجال .

1 التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع الزراعي، 2011، ص 47 .

2 التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع الزراعي، 2011، ص 51 .

3 حازم الببلاوي، الاقتصاد العربي في عصر العولمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2003، ص 29 .

4 التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **القطاع الزراعي**، 2009، ص 45.

ورغم الجهود المبذولة في مجال تطوير القطاع الزراعي، إلا أن الفجوة الغذائية العربية ارتفعت بنسبة 29.3 % في سنة 2007 لتبلغ 23.8 مليار دولار، ويرتبط ارتفاع أو انخفاض هذه الفجوة بالإنتاج الزراعي الذي يغلب عليه صفة التذبذب نظرا لارتباطه بالظروف المناخية وكميات هطول الأمطار وأسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية وحجم الاستهلاك والطلب [1]، كما تعاني الدول العربية من عجز توفير احتياجاتها الغذائية، وذلك بسبب عدم قدرتها على تحقيق زيادة في إنتاجها الزراعي تقابل الطلب على الأغذية كنتيجة لزيادة السكان، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للسكان خلال العقد الأخير 2.3 % وتضاعف متوسط دخل الفرد من 2540 دولارا إلى 5159 دولارا ، وارتفعت قيمة الفجوة الغذائية من حوالي 13.9 مليار دولار في سنة 2000 إلى حوالي 35.3 مليار دولار سنة 2009 ، أي بنسبة زيادة قدرها 10.9%[2]، و تعود أسباب تفاقم العجز الغذائي إلى ضعف أداء القطاع الزراعي بسبب عدم معالجة المشكلات المزمنة في بنية هذا القطاع المتمثلة في تخلف البحوث الزراعية، مقارنة بمثيلاتها في العالم و تدني كفاءة استغلال الموارد المائية لدرجة باتت تنذر بأخطار فادحة على مستقبل الأمن الغذائي و التنمية الزراعية و الريفية بمجملها، وكذلك ضعف الاستثمارات الموجهة للزراعة و ضعف مشاركة القطاع الخاص بشكل فعال في التنمية الزراعية [3] .

المطلب الثالث: أداء التجارة العربية البينية

لقد استمر تأثر أداء التجارة العربية البينية للسنوات الخمس الأخيرة على التوالي بتداعيات التحولات السياسية التي شهدتها بعض الدول العربية، والتي أدت إلى استمرار تأثر الأنشطة الإنتاجية في هذه الدول، ومن ثم أثرت سلبا على مستويات التجارة البينية.

الفرع الأول: حجم التجارة العربية البينية

لقد تأثرت مستويات التجارة البينية النفطية بانخفاض كميات الإنتاج في بعض الدول العربية المصدرة للنفط وبانخفاض مستويات الأسعار العالمية للنفط. وعلى ضوء ما سبق، تراجع معدل نمو قيمة التجارة البينية العربية في عام 2013 نحو 4.2 % لتبلغ نحو 113.6 مليار دولار، مقابل معدل نمو تم تسجيله خلال عام 2012 بلغ حوالي 8.1 %، و حوالي 10.7 % خلال عام 2011. ويرجع ذلك إلى انخفاض معدل نمو كل من الصادرات

1 التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع الزراعي، 2009، ص 46 – ص 52 .

2 التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع الزراعي، 2011، ص 62 .

3 التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع الزراعي، 2010، ص69 – 70 .

البينية و الواردات البينية ليصل إلى حوالي 2.3 % و 6.3 % في كل منهما خلال عام 2013 مقارنة مع ارتفاع بلغ حوالي 7.1 % و 9.1% مسجلة خلال عام 2012 في كل منهما على الترتيب[1].

جدول رقم (3): أداء التجارة العربية البينية (2009_2013)

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي(%)					معدل التغير السنوي في الفترة (2009_2012) (%)
	2009	2010	2011	2012	2013	2009	2010	2011	2012	2013	
متوسط التجارة البينية العربية[1]	80.4	91.1	100.8	109.0	113.6	-15.8	13.3	10,7	8.1	4.2	10.7
الصادرات البينية العربية	87.2	98.5	103.1	110.4	112.9	-13.0	12.9	4.7	7.1	2.3	8.2
الواردات البينية العربية	73.6	83.8	98.6	107.6	114.3	-18.9	13.9	17.7	9.1	6.3	13.5

(1) (الصادرات+الواردات)÷2.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لسنة 2014،ص177.

تشير التقديرات إلى أن قيمة التجارة العربية البينية قفزت من 109 مليار دولار سنة 2012 إلى 113.6 مليار دولار سنة 2013 ، أي ما يعادل نسبة نمو تقدر ب 4.2 %؛ حيث ارتفعت قيمة الصادرات العربية البينية بنسبة 2.3 % (112.9 مليار دولار سنة 2013)، و قيمة الواردات العربية البينية ب 6.3 % (114.3 مليار دولار سنة 2013).

وعلى صعيد الصادرات البينية للدول العربية، فقد حققت عشر دول زيادة في قيمة الصادرات البنية خلال عام 2013 بنسب تراوحت بين 0.4% في تونس، وحوالي 132.3% في اليمن. وقد سجلت كل من الكويت والإمارات معدلات نمو في صادراتها البينية فاقت مستوى 17%، وارتفعت الصادرات البينية بمعدلات أقل في كل من عمان والبحرين. في حين تراجعت الصادرات البينية لكل من العراق والسعودية وقطر والجزائر بمعدلات بلغت 11.1% و 2% و 1.7% و 0.4 % على الترتيب خلال عام 2013 . ويشار في هذا الصدد إلى تأثر الصادرات البينية لبعض الدول المصدرة الرئيسية للنفط كمحصلة لانخفاض وتيرة النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية المستردة للنفط، وانخفاض الإنتاج النفطي نتيجة أعمال الصيانة في بعض الحقول النفطية وذلك بالإضافة

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص 168 .

إلى تراجع أسعار النفط العالمية. وقد مثلت صادرات السعودية بمفردها إلى الدول العربية حوالي 36.5% من إجمالي الصادرات العربية البينية وذلك على الرغم من تراجعها خلال العام. كما تراجعت الصادرات البينية بليبيا بمعدل بلغ حوالي 61% نتيجة توقف الإنتاج النفطي في عدد من الحقول النفطية بسبب استمرار الاضطرابات السياسية والأمنية بالبلاد. وتراجعت أيضا صادرات كل من السودان والمغرب والصومال وجيبوتي إلى الدول العربية بمعدلات تراوحت بين 7.2 % و 33.7 % [1].

وفيما يتعلق بالواردات البينية، فقد سجلت ثلاث عشر دولة عربية خلال عام 2013 ارتفاعا في قيمة وارداتها البينية بمعدلات متفاوتة تراوحت بين 1.3% بموريتانيا و 120.3% في جيبوتي. هذا بينما تراجعت الواردات البينية في كل من لبنان والأردن والصومال والعراق ومصر وقطر حيث تفاوتت معدلات التراجع بين أعلى مستوى انخفاض وقدره 18.8% سجلته لبنان وأدنى مستوى تراجع بلغ 2.8% وحققته قطر، واستقرت بالمغرب عند نفس المستوى المحقق في العام السابق تقريبا .

شكل رقم (02): نسب تغير الصادرات البينية للدول العربية (2013)

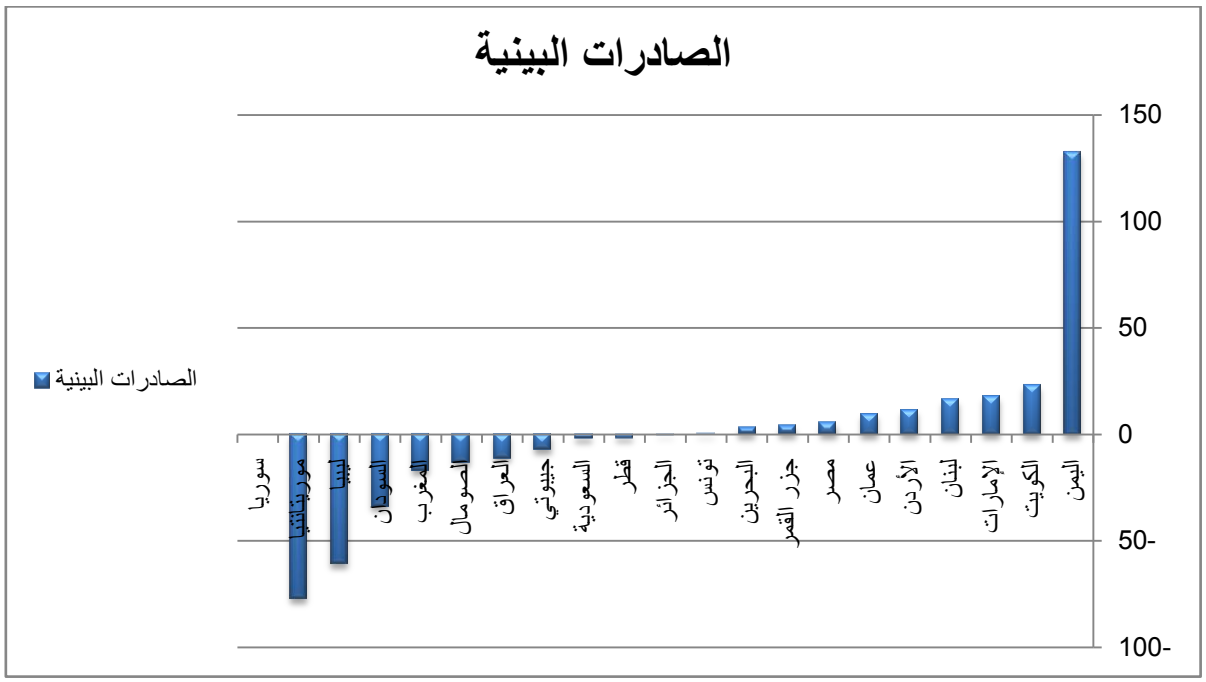

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2014 .

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014، ص 168 .

شكل رقم(03): نسب تغير الواردات البينية للدول العربية (2013)

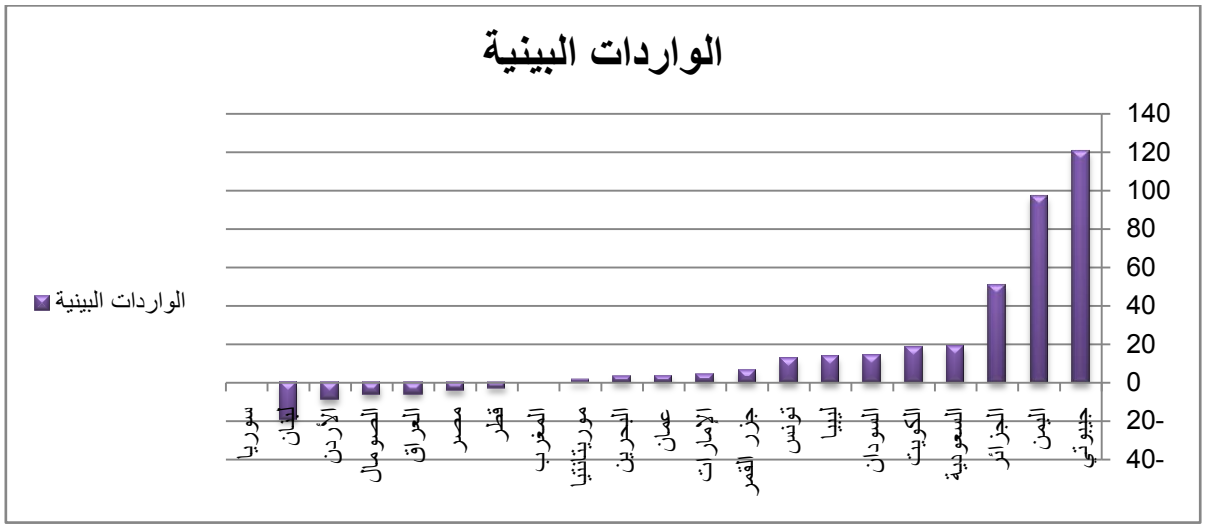

المصدر: التقرير العربي الموحد سنة 2014 .

الفرع الثاني : مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية .

شهدت نسبة مساهمة الصادرات العربية تحسنا طفيفا لتحقق 8.6% لعام 2013 مقابل نسب بلغت حوالي 8.4% خلال عام 2012. كما تحسنت حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية العربية لتبلغ حوالي 13.1% مقارنة مع 13% مسجلة خلال عام 2012، وجاء ذلك كمحصلة لتراجع الصادرات الإجمالية العربية وارتفاع الواردات البينية العربية بمعدل أكبر من معدل نمو الواردات الإجمالية العربية[1].

وفيما يخص الأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية للدول العربية فرادى، فقد حققت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لعشر دول عربية خلال عام 2013 نسب مساهمة تفوق متوسط حصة الصادرات البينية للدول العربية كمجموعة في إجمالي الصادرات العربية والتي سجلت حوالي 8.6% . وجاءت الصومال في المقدمة حيث سجلت أعلى نسبة مساهمة بلغت حوالي 90.1%، بينما سجلت تونس أقل نسبة مساهمة بلغت حوالي 10.7%، هذا وقد ارتفعت حصة الصادرات البينية السعودية في إجمالي صادراتها لتبلغ حوالي 11% خلال عام 2013 . وحافظت صادراتها كل من الأردن ولبنان ومصر على مستواها وذلك باعتبارها من أكثر الدول تكاملا مع التجارة البينية العربية، حيث ارتفعت نسبة صادراتها البينية إلى إجمالي صادراتها لتسجل 53.5% و 51.4% و 32.6% على التوالي، هذا في حين استمرت الصادرات البينية لكل من الإمارات والجزائر والعراق وقطر وجزر القمر والكويت وليبيا وموريتانيا واليمن في تحقيق حصة ضئيلة من إجمالي صادراتها، ولذلك فإنها تعتبر أقل تكاملا مع التجارة البينية.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التجارة الخارجية،سنة 2014 ،ص178 .

جدول رقم (04) : مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية .

(نسبة مئوية)

	2009	2010	2011	2012	*2013
نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات العربية	11.9	10.8	8.6	8.4	8.6
نسبة الواردات البينية العربية إلى إجمالي الواردات العربية	12.1	12.7	13.3	13.0	13.1

المصدر: التقرير العربي الموحد سنة 2014 ، ص179.

وعلى صعيد حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية على صعيد الدول فرادى، فقش شكلت الواردات العربية البينية خلال عام 2012 أهمية ملحوظة في واردات أربعة عشر دولة عربية. حيث فاقت نسبة مساهمة الواردات البينية في إجمالي الواردات لتلك الدول مستوى 13.1% والذي يمثل متوسط نسبة مساهمة الواردات البينية العربية في الواردات الإجمالية العربية، فقد تفاوتت الأهمية النسبية لتلك الحصص بين مستوى 13.2% في مصر ومستوى 81.9% في جيبوتي. أما الدول التي سجلت نسبا أقل من متوسط نسبة الواردات البينية في الواردات الإجمالية فقد بلغ عددها ستة دول هي: الإمارات وتونس والجزائر والسعودية وجزر القمر ولبنان. ومن الجدير بالذكر أن النفط الخام يشكل الجزء الأكبر من إجمالي الواردات البينية للدول التي تستوفي نسبة كبيرة من وارداتها السلعية من الدول العربية. وتتمثل هذه الدول في: الأردن واليمن والمغرب ولبنان ومصر، حيث تستحوذ الواردات البينية من النفط الخام على نحو 44.4% و 40.7% و 32.6% و30.3% و 21.7% على التوالي من قيمة وارداتها البينية خلال عام 2013 موضحة في الجدول (07):

جدول رقم (05) : حصة واردات النفط الخام البينية من إجمالي الواردات البينية لبعض الدول العربية عام 2013

الدول	واردات النفط الخام البينية (مليون دولار أمريكي)	إجمالي الواردات البينية (مليون دولار أمريكي)	النسبة المئوية من إجمالي الواردات البينية (%)
الأردن	3.003	6.783	44.3
لبنان	769	2.535	30.3
مصر	2.028	9.353	21.7
المغرب	2.193	6.732	32.6
اليمن	1.500	3.684	40.7

المصدر: التقرير العربي الموحد سنة 2014 ، ص 179 .

الفرع الثالث: الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية

تبين الإحصائيات المتاحة للهيكل السلعي للتجارة العربية البينية ، أن ترتيب فئات السلع الرئيسية لم تتغير كثيرا، فسواء من جانب الصادرات أو من جانب الواردات كان تصنيف السلع على النحو التالي :

الجدول رقم (06) : الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية .

البنود	الصادرات العربية البينية (%)					الواردات العربية البينية (%)				
	2009	2010	2011	2012	2013	2009	2010	2011	2012	2013
الوقود والمعادن	22.2	23.3	23.9	27.1	26.2	22.9	26.8	26.9	35.3	35.1
السلع الزراعية	22.5	21.9	21.7	18.9	20.9	23.2	20.9	20.6	15.7	16.1
مصنوعات أساسية	18.7	16.1	16.5	18.1	16.3	17.5	15.9	17.0	17.4	15.6
المواد الكيماوية	11.2	11.5	11.1	12.0	10.1	14.3	14.2	15.9	13.6	12.8
مصنوعات أخرى	5.3	8.3	8.4	7.2	6.7	6.5	7.3	4.3	3.1	5.4
الآلات ومعدات النقل	13.7	12.6	13.2	10.0	4.9	11.7	9.5	10.1	10.0	10.5
سلع غير مصرفق	6.3	6.3	5.5	6.7	6.7	3.9	5.3	4.8	4.9	4.1

المصدر: التقرير العربي الموحد سنة 2014 ، ص 424 .

تشكل المعادن والوقود ما نسبته 26.2 % من إجمالي الصادرات العربية البينية، يليه في المرتبة الثانية السلع الزراعية بنسبة 20.9 % من إجمالي الصادرات العربية البينية، ثم المصنوعات والمواد الكيماوية والآلات ومعدات النقل كما هي موضحة في الجدول أعلاه .

ومن ثم تركيبة الواردات العربية البينية فقد احتلت كذلك المعادن والوقود المرتبة الأولى بنسبة 35.1 % من إجمالي الواردات العربية البينية، ثم تليها السلع الزراعية بنسبة 16.1 % ثم المصنوعات الأساسية والمواد الكيماوية والآلات ومعدات النقل .

من المعروف أن الواردات البينية العربية هي نفسها الصادرات العربية البينية زائد قيمة الشحن و التأمين، ولهذا فمن الناحية النظرية فإن الهيكل السلعي للواردات لا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات، إلا أنه عمليا توجد اختلافات ناتجة عن اختلاف أساليب التسجيل و التصنيف، وعموما حافظت الحصص السلعية للواردات البينية على نسب متقاربة و في نفس الاتجاهات العامة التي سلكتها الحصص السلعية للصادرات البينية [1].

تشير البيانات أعلاه إلى أن الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية لم يتغير عما كانت عليه، إذ لم يطرأ تغير يذكر على الأهمية البينية لمجموعات السلع العربية .

[1] طراد بلقاسم، التجارة العربية البينية و دورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر ببسكرة،الجزائر، 2013/2012، ص53.

المبحث الثاني: آلية تنمية التجارة العربية البينية ومعوقاتها.

تعد التجارة العربية البينية ضرورة حتمية في ظل التطورات المتسارعه للتجارة الدولية، وسنتطرق في هذا المبحث إلى آلية تنميتها و معوقاتها.

المطلب الأول: آلية تنمية التجارة العربية البينية

تحتاج التجارة العربية البينية إلى دفعة قوية لتحقيق التقدم والتكامل الذي يسعى إليهما كل عربي في ظل الظروف الدولية الراهنة وفي هذا السبيل نسوق بعض المقترحات التي تساعد على تنمية التبادل التجاري العربي في ما يلي:[1]

الفرع الأول : تشجيع حركة رؤوس الأموال العربية البينية .

لا يوجد رقم محدد لحجم الأموال العربية في الخارج إلا أن البعض يقدرها بين 800 مليار دولار و 1.3 تريليون دولار، وسواء كان الرقم صحيحا أو غير صحيح فمن الواضح أن حجم الأموال العربية في الخارج كبيرة جدا وإذا تم استخدامها بالشكل المناسب فسوف يساهم مساهمة فعالة في التنمية العربية، ولذلك فقد يكون من المناسب إنشاء سوق مالية عربية مشتركة تعمل على جذب هذه الأموال خاصة بعد الأحداث 11من سبتمبر والتطورات الأخيرة والتي تتسم بالعداء الشديد للعرب خاصة من جانب الولايات المتحدة، ومما لا شك فيه أن نشاط اتحاد البورصات العربية الأخيرة، وقيامه بإبراء الاتفاق الثلاثي بين بورصات ك من لبنان والكويت ومصر كمحاولة لوضع نواة للسوق المالية العربية برعاية وترك الفرصة أمام البورصات العربية الأخرى للانضمام بفتح الباب لمواصلة الجهود الرامية إلى إنشاء سوق مالية عربية مشتركة تتحرك من خلالها أدوات الاستثمار غير المباشر بحرية كاملة بين الدول الأعضاء .

الفرع الثاني : تشجيع إقامة المشروعات الخاصة العربية المشتركة .

من المعروف أن الدول العربية قد أقامت العديد من المشاريع المشتركة مثل شركات التعدين والنقل والملاحة وغيرها، ومع ذلك لم تساعد هذه المشاريع على تقوية أواصر التعاون العربي، إلا أن من يحاول تقييم دور وأثر هذه المشاريع سوف يلاحظ أن المشاركة في هذه المشاريع قد اقتصر أساسا على التمويل مما جعل هذه الخطوة التكاملية التي تجسدت بقيام المشاريع ضيقة الأفق، كما أن قيام المشاريع العربية المشتركة قد اتسم بالعشوائية في الغالب، أي

[1] دراسة حول التجارة العربية البينية، المعوقات ومقومات النجاح، متاح على الموقع:
WWW. Tpegypt.gov.eg/Arstudies/d eltegaraelarabea . PDF

لم توضع إستراتيجية لتنظيم العمل الاقتصادي العربي المشترك تحكم انتقاء المشاريع الواجب إقامتها في إطار خطط التكامل الاقتصادي .

الفرع الثالث : تنمية التبادل التجاري العربي .

يسود العالم حاليا اتجاه قوي نحوى التنمية الدولة من خلال تحرير التجارة الخارجية، بل وتتبنى الدول الصناعية المتقدمة مبدأ التنمية من خال التجارة كبديل عن برامج المساعدات التي كانت تقدمها للدول النامية ولا شك أن قيام منظمة التجارة العالمية وما انبثق عنها من آليات ما هي إلا تكريس لهذا التوجه، وفي ظل هذه التوجهات تظهر الحاجة الملحة إلى ضرورة إيجاد صيغ فعالة لزيادة قيم وكميات التجارة العربية البينية كمدخل للتنمية، وإذا كان البعض يتحدث عن فشل مدخل تحرير التجارة كطريق للتكامل بين الاقتصاديات العربية فإن الواقع يكشف بوضوح أن تكريس صور التعاون والتكامل يحتاج إلى مزيج من الآليات المحفزة للتعاون، ولن يتمكن أسلوب أو مدخل واحد من إحداث التعاون المطلوب، ومن هنا فإننا نحتاج إلى إعادة النظر في تفعيل التجارة العربية البينية، خاصة في ظل المعطيات الدولية الجديدة دون إهمال العناصر الأخرى [1].

المطلب الثاني: معوقات التجارة العربية البينية

تعود أسباب تدني التجارة العربية البينية إلى عوامل سياسية و اقتصادية و هيكلية و جغرافية و غيرها ، وقد لعبت هذه العوامل دورا مهما في التأثير على حجم التجارة العربية البينية، و لاشك أن إزالة هذه العوائق والحد منها سيساهم في تطورها، ولكن بعض هذه العوائق من الصعب تغييرها بسبب طبيعة الدول العربية، وهذا ما يفسر عدم نجاح الجهود المبذولة من طرف الدول العربية من أجل تطوير التجارة العربية ، وفي هذا المبحث سنقوم بتفسير بعض العوائق و المشاكل التي تؤثر سلبا على تطور التجارة العربية.

الفرع الأول: الأسباب السياسية.

لقد تحالفت الدول العربية فرادى مع معسكرات متباينة في العالم، و تبنت معها علاقات قوية بما انعكس ذلك على علاقات الدول العربية مع بعضها البعض، و هذا بدوره أدى إلى ضعف العلاقات العربية التجارية والاقتصادية، ويمكن أن نلخص الآثار السياسية على التجارة العربية البينية في النقاط التالية[2]:

[1] دراسة حول التجارة العربية البينية، المعوقات ومقومات النجاح، متاح على الموقع:
WWW.TPEGYPTGOV/ARSTUDIES/D ELTEGARAELARABEA.PDF

[2] طراد بلقاسم، التجارة العربية البينية و دورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص55.

- تباين الأنظمة الاقتصادية للدول العربية، فبعضها يهمن فيها القطاع الخاص، بينما البعض الآخر يهمن فيها القطاع العام، مما يجعل آلية التعاون و التعامل بين القطاعين عبر حدود الدول غير منتجة و غير فعالة في مجال زيادة التبادل التجاري، و بالإضافة إلى ذلك فإن القرارات الاقتصادية و التجارية لمعظم الدول العربية تتأثر بتوجهات حكوماتها بشكل عام؛
- ارتباط الدول العربية سياسيا مع بقية دول العالم بروابط تحالف سياسي، و اتفاقيات اقتصادية و تجارية و مشاريع مشتركة إلى جانب تلقيها للمساعدات و المنح و القروض مع دول مختلفة، جعل العلاقات الاقتصادية و التجارية مع دول العالم أقوى من نظيرها مع الدول العربية؛
- تتميز معظم الدول العربية بصغر اقتصادها، ويتحكم فئة قليلة من قبل القطاع الخاص بجزء كبير من الفعاليات الاقتصادية فيها، و نظرا لأن الانفتاح التجاري قد يؤدي إلى تعارض مصالح القطاع الخاصة في الدول العربية، فقد ثبط هذا الأمر من عزيمة تطور التجارة و التبادل التجاري بين الدول العربية؛
- مازلت الدول العربية تعاني من الكثير من الصعوبات و القيود من حيث حركة الأفراد و حركة رؤوس الأموال، فليس من السهل الحصول على تأشيرات إقامة أو تحويل الأموال في معظم الدول العربية[1].

الفرع الثاني: الأسباب الاقتصادية .

وترتبط الأسباب الاقتصادية لعدم نمو التجارة العربية البينية بالشكل المطلوب بالقيود النقدية والمالية التي تفرضها الدول العربية، إضافة إلى الهيكل الاقتصادي للدول والسياسات الاقتصادية التي تتبعها، ويمكن تفصيلها كالآتي [2]:

1 – القيود الجمركية وغير جمركية:

إن اختلاف هياكل تكلفة الإنتاج بين الدول العربية أدى إلى فرض قيود جمركية وقيود غير جمركية من أجل حماية منتجاتها .

1-1: القيود غير الجمركية:

تشمل هذه القيود والتي تمثل عقبة أساسية .

1-1-1:القيود النقدية: وتتجسد في:

[1] طالب عوض، عامر باكير، التجارة العربية البينية الواقع والآفات المستقبلية، متاح على الموقع:
WWW .cba.edu.ku/wtou/download / conf 3n/talib. PDF

[2] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، اقتصاديات الوطن العربي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ، ص237و238.

- الرقابة على النقد والقيود على إجراءات التحويل ومدفوعات بنوك الدول العربية .
- التشدد في إجراءات الائتمان فيما بين الدول العربية .
- عدم قابلية التحويل بالنسبة لأغلب العملات العربية وتعدد أسعار الصرف .

1-1-2:القيود الإدارية:[1]

- ضعف الخبرات في آليات العمل التكميلي وتعدد الاتجاهات الإدارية وتضاربها أحيانا .
- إعادة التثمين الجمركي وكثرة الوثائق الورقية غير الضرورية التي تتطلب مع البضاعة .
- مشاكل النقل والعبور وإجراءات فحص العينات والتخليص الجمركي وتكاليفه والتفتيش عند المعابر الحدودية .

1-1-3:القيود الفنية : [2]

- التشدد في اشتراط المواصفات وتعددها لنفس المنتج وتغييرها بدون إشعار مسبق أحيانا .
- التشدد في الاشتراطات والإجراءات الصحية والبيئية وارتفاع تكاليف التحاليل المبرية وتضارب نتائجها أحيانا .
- طول الوقت اللازم للاعتراف بشهادة المطابقة .
- طلب رخص الاستيراد والتصدير أحيانا .
- عدم الإنفاق على قواعد منشأ عربية تفصيلية .

1-1-4:القيود المالية:

- قلة إقبال المؤسسات المالية العربية ومؤسسات التمويل على تشجيع تمويل التجارة العربية البينية .
- ميل بعض الدول العربية إلى تصدير سلعها إلى دول غير عربية بهدف الحصول على عملات حرة قد لا تستطيع بعض الدول العربية توفيرها بالسرعة المطلوبة علاوة على الرغبة في إستمراريتها في السوق العالمي أو لسداد قيمة قروض أو تنفيذ لتعاقدات ثنائية مع تلك الدول.

1-1-5:القيود الكمية:

[1] رسلان خضور،تطور التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية ،المجلد 28 ، العدد 33 ، متواجد على الموقع : www.Tishreen.snern.net/new2006

[2] رسلان خضور،تطور التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية ، نفس المرجع.

- حصر الاستيراد بمؤسسات تابعة لقطاع العام وقود موسمية للاستيراد تخضع لاتفاقيات ثنائية ورخص استيراد وعدم تطبيق الرزنامة الزراعية في كثير من الأحيان .
- قد تلجأ بعض الدول الأعضاء إلى الاستيراد من الخارج وفقا لموازنتها النقدية وكمية المتاح من النقد الأجنبي .

2-1: مشكلة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية:

- كرسوم الطوابع ورسم القنصلية، ورسوم الإحصاء وخدمات الجمارك ورسوم لها مصلحة عامة مثل الرسوم البيطرية ورسوم المرور على الطرق مما يؤثر على قيمة البضاعة وكلفتها .
- التمييز في المعاملة الضريبية و المغالاة في طلب الاستثناءات على التخفيضات الجمركية .

و هناك أسباب أخرى تؤول دون نمو التجارة العربية البينية نذكر منها [1]:

1. غلبة النظرة الآنية عن النظرة الطويلة المدى و طغيان المصلحة الآنية على المصالح الطويلة المدى، فكثيرا ما كان التأخر في التطبيق الجدي لبعض الاتفاقيات و المشاريع ، ثم تبدأ جولة جديدة لمدخل جديد دون انتظار نضوج التجربة الأولى ، ولا تلبث التجربة الثانية أن تعاني الإهمال نفسه الذي لاقته التجربة السابقة؛
2. ضعف آليات تنفيذ القرارات و غياب صفة إلزامية التطبيق مع افتقار نصوص الاتفاقيات إلى الدقة و تحديد الهدف و الوسيلة، وحتى الصياغة التي غالبا ما تتضمن ثغرات تسهل على الدول الأعضاء التنصل من التزاماتها تجاه الاتفاقيات؛
3. إن طموح كل دولة لتحقيق تنمية سريعة في العديد من الدول العربية في فترة الطفرة النفطية، أدى إلى تعميق التبعية في ميادين الاستثمار و التجارة و الصناعة، بتنفيذ و إدارة و صيانة الشركات المتعددة الجنسيات؛
4. انخفاض قابلية البلدان العربية النفطية تقديم المساعدات و القروض الميسرة إلى البلدان الأقل ثراء مع تباين شديد في مستويات النمو بين الدول العربية؛
5. إن الوفرة المالية و السيولة الضخمة التي تدرها الدول الخليجية بالذات إثر ارتفاع أسعار النفط، تجعل الحكومات و المؤسسات المالية و الشركات التجارية تجنح إلى الحلول السهلة القائمة على المضاربة و

[1] بلقاسم فيلالي خيرة، دور برنامج تمويل التجارة العربية في تطوير التجارة العربية البينية(1980-2010)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر3، 2012/2011، ص217.

اللهث وراء الأسعار المرتفعة الناتجة عن ارتفاع معدلات التضخم المتنامية تجعل الحاجة إلى ارتفاعات أكبر و أكبر لأسعار النفط و بذلك تصبح رهينة لأسعار النفط و تقلبها ؛

6. إطلاق وصفات اقتصادية واحدة للدول العربية دون الأخذ بعين الاعتبار أوضاعها و احتياجاتها الاقتصادية المختلفة رغم أن الجسم العربي واحد في الناحية الجغرافية و القيم و الإرث الثقافي، و لن نتمكن من أرضية اقتصادية متجانسة إذا لم نع هذه الاختلافات و لم نستثمرها بالشكل الصحيح و هذه المسألة تمس توظيف رؤوس الأموال و هي مسألة غير موجودة بالنسبة للدول العربية؛
7. تعتمد بعض الدول العربية (غير الخليجية) كمصدر لإيراداتها العامة و تمويل نفقاتها على رسوم الجمارك، الأمر الذي أدى إلى عدم تنفيذ الرسوم ذات الأثر المماثل في هذه الدول بسبب التخوف غير المبرر من نقص حصيلة رسوم الجمارك؛
8. قد تتأثر التجارة العربية بالعلاقات السياسية الثنائية، إذ يرتفع حجم التبادل التجاري مع ارتفاع العلاقات الثنائية الجيدة بين الدولتين و إن تباعدتا جغرافيا، و في الوقت نفسه ينخفض التبادل التجاري بين دولتين متجاورتين إلى مستوى الصفر في حالة تدهور علاقتهما السياسية و هو ما يمثل قدر كبير من المخاطرة؛
9. الأزمات و الظروف السياسية والداخلية و الإقليمية كالنزاعات المسلحة في السودان، أو انعدام الاستقرار السياسي و الحروب الإقليمية كالعراق و سوريا و ليبيا و ...، لا يمكن أن توفر بيئة مناخ تجاري أو استثماري ملائم بالنسبة للأموال العربية أو المحلية المهاجرة، ولن تجد مكانا آمنا لها في أوطانها كما حدث في تسعينيات القرن الماضي حيث عرفت الأموال العربية هجرة كبيرة إلى الخارج خاصة إلى دول أوروبا، أمريكا، و آسيا و ظلت قنوات الاستثمار غير ناضجة أو مشجعة حتى بعد 11 سبتمبر 2001 حيث لم تؤثر على إعادة تلك الأموال؛

و أول المتضررين من التذبذب في العلاقات السياسية القطاع الخاص العربي و رؤوس الأموال الخاصة، و تجدر الإشارة للدور الذي يلعبه القطاع الخاص في تحقيق و زيادة التجارة العربية البينية؛

فقد اعتمدت التحولات الاقتصادية في العالم على توسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي و تحول دور اللاعب الأساسي للدولة إلى دور الحكم و راسم السياسات؛

10. عدم الاهتمام بإقامة المشاريع العربية التكاملية وغياب أو ضعف المناخ الاستثماري؛
11. تشابه الهياكل الاقتصادية و الإنتاجية و الاجتماعية مما أدى إلى محدودية القاعدة الإنتاجية وبالتالي تشابه الصناعات التصديرية في الوقت الذي تركز فيه الدول العربية على زيادة صادراتها، و بالتالي حدوث تخوف من فتح الأسواق العربية على بعضها و جعل العلاقة التجارية البينية تنافسية لا تكاملية.

المطلب الثالث: ضرورة استكمال مراحل التكامل الاقتصادي

إن التكامل الاقتصادي العربي هو السبيل الوحيد لتعزيز الجهود القومية نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحتى يتحقق ذلك لابد من تكاتف جميع الإمكانيات العربية البشرية والمالية والطبيعية المتوفرة في المنطقة العربية، وذلك لتحقيق اكتفاء ذاتي بدلا من الاعتماد على الغير .

الفرع الأول : أهمية التكامل بالنسبة للدول العربية .

إن التكامل الاقتصادي العربي سوف يؤدي إلى التحكم في نسبة من التجارة الدولية أكبر من التي تتحكم فيها كل الدول العربية بمفردها، كما سيؤدي ذلك إلى تقوية موقف الدول العربية في السوق العالمية. وذلك فيما يتعلق بأثمان السلع أو تكاليف النقل أو الرسوم الجمركية ويجعل حصيلة صادراتها تعرف استقرارا ناجما عن التنويع في هيكل التجارة الخارجية، كما يؤدي التكامل الاقتصادي العربي أيضا إلى رفع معدلات النمو الذي ينعكس بدوره على المؤشرات الاقتصادية الأخرى والمتمثلة في زيادة مستوى الدخل، وكذلك مستوى الطلب على المنتجات، إضافة إلى زيادة فرص التوظيف في الاقتصاد [1] .

الفرع الثاني : أهمية تقسيم العمل بين الأقطار العربية .

إن تنمية التجارة العربية البينية يتطلب العمل في اتجاهين أساسيين هما :

1 - تنشيط عرض السلع العربية، ويكون ذلك بواسطة تنويع القاعدة الإنتاجية، وأيضا توسيع وتحسين الجودة والاهتمام بوسائل الترويج للسلع العربية؛

2 - تنشيط جانب الطلب، ويكون أيضا بتوسيع الأسواق القائمة أو إيجاد أسواق جديدة الأمر الذي يتطلب إزالة جميع المعوقات التي تقف أمام دخول السلع العربية إلى هذه الأسواق .

كما يمكن تقسيم الدول العربية وذلك وفقا لطبيعة قاعدتها الإنتاجية إلى ثلاث مجموعات هي:

المجموعة الأولى : تتميز هذه المجموعة بارتفاع أهمية السلع الصناعية في صادراتها وهي (مصر ، تونس ، لبنان ، المغرب ، الأردن ، سوريا)؛

المجموعة الثانية : تتميز بتخصصها في إنتاج وتصدير النفط وهي (الكويت ، السعودية ، قطر ، العراق ، الإمارات ، الجزائر ، ليبيا ، البحرين ، عمان)؛

[1] محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980م، ص 92 .

المجموعة الثالثة : وتتميز بتخصصها في إنتاج المواد الخام الزراعية أو المعدنية غير النفطية وتظم هذه المجموعة كل من (السودان ، الصومال ، جزر القمر ، جيبوتي ، اليمن ، موريتانيا).

إن الاختلاف بين الدول العربية يتطلب التنسيق والتعاون في كافة المجالات سواء كانت اقتصادية أو تجارية وخاصة في المجال الصناعي، وذلك باختصاص كل دولة في إنتاج أنواع معينة من الصناعات، وهذا ما يجعلها فعلا تشكل تكوينا اقتصاديا متجانسا يضاهي التكوينات الاقتصادية العالمية ومثل ذلك الاتحاد الأوروبي الذي تجتمع فيه الدول غير متشابهة من ناحية العرق واللغة والمصالح وكذلك المذاهب .

الفرع الثالث : ضرورة إحياء السوق العربية المشتركة .

إن إحياء السوق العربية المشتركة هو أحد الطرق الأساسية لنجاة الاقتصاديات العربية من التشرذم والتنافس فيما بينها إلى التنسيق والتكامل، ومن التبعية للغير إلى تحقيق القوة الذاتية المستقلة لبناء اقتصاد عربي موحد ومتكامل وقادر على تلبية طموحات واحتياجات الأمة العربية ،ولكن رغم المدة الطويلة التي مرت على إنشاء أول تكتل اقتصادي عربي، وهذا منذ إنشاء جامعة الدول العربية 1945 م، والتي كان الهدف من قيامها هو تحقيق التعاون في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها، إلا أن الملاحظ أن التعاون الاقتصادي العربي بقي محدود ولم يشهد تطور يذكر، وهذا ما يحتم على الدول العربية ضرورة إقامة تكامل عربي على أسس جديدة، وذلك بالإسراع في إقامة سوق عربية مشتركة، لأنه كلما تأخر الوضع اتسعت الفجوة وأصبحت من العسير على الدول العربية مواجهة التكتلات العالمية الكبرى، وخلال فترة إقامة السوق العربية المشتركة [1] ، يجب أن يأخذ في الحسبان مسألة تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك بالانتقال إلى الاتحاد الجمركي عن طريق توحيد التشريعات والأنظمة الجمركية بين الدول المنظمة إلى المنطقة بحيث تقوم هذه الدول بتسوية أوضاعها وفق ما تنظمه اتفاقيات التجارة العالمية من تحويل للقيود غير الجمركية على الرسوم تعدل بها جداول رسومها، وقد كان مسطر أن يتم الإعلان عن بداية الاتحاد الجمركي وذلك سنة 2006 م، وهذا بالمرور عبر ثلاث مراحل هي: المرحلة الأولى (2006، 2009) المرحلة الثانية (2010، 2012) المرحلة الثالثة (2013، 2015) والتي يستكمل فيها توحيد جميع الرسوم الجمركية اتجاه العالم الخارجي [2] .

مع العلم أنه في سنة 2005 أصبحت جميع الدول الأعضاء في gafta تطبق إعفاءات جمركية كاملة 100% وهذا على السلع ذات المنشأ العربي، كما توصل أيضا ممثلو الدول الأعضاء في المنطقة إلى اتفاقات حول

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2009، ص 222 .

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007 ، ص 166 .

الأحكام العامة ومجموعة من قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية، وذلك لاعتمادها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل نهاية عام2007، وتجدر الإشارة إلى أن القاعدة العامة والرئيسية لتأهيل السلعة عربية المنشأ تبقى قاعدة القيمة المضافة المحلية التي لا تقل عن 40% من قيمة المنتج، وبإعلان استكمال قيام الاتحاد الجمركي بحلول سنة2016 يتقرر إعفاء تبادل جميع المنتجات سواء كانت وطنية أو أجنبية وتوضع قواعد اقتسام حصيلة الرسم الجمركي الموحدة بين الدول الأعضاء [1] .

الفرع الرابع : آليات بعث وتطوير للسوق العربية المشتركة .

إن الحلم العربي يراود الدول العربية في قيام السوق العربية المشتركة يمثل تطورا منطقيا للتنمية العربية كما يعد من مقدمات تطور العلاقات العربية، إذ أنه يقوم على المصالح المشتركة ولا يمكن أن يستغل في غير ذلك، أما عن الآليات التي يمكن أن تعطي دفعة قوية لإقامة سوق عربية مشتركة مكتملة الشروط فيمكن ذكرها على النحو التالي:

1- إقامة منطقة استثمارية عربية : تستهدف المنطقة الاستثمارية العربية جدل الوطن العربي منطقة جذابة للاستثمار الوطني العربي والأجنبي على حد سواء، مع تفادي أن تدخل الدول العربية في حرب تيسيرات يكون الرابح فيها هو رأس المال الأجنبي، ويعزز هذه الجاذبية قيام سوق عربية مشتركة .

2- تطوير الأسواق المالية العربية والربط بينها : وذلك بما يحقق استقرار أسعار الصرف ويكفل قابلية العملات العربية للتحويل فيما بينها بما يضمن استقرار البيئة الاستثمارية .

3- إقامة منطقة تكنولوجية : تستهدف هذه المنطقة النهوض بمستوى المعرفة التكنولوجية في الوطن العربي وتمكينه من التعامل في مجال التطوير التكنولوجي على أساس الأخذ والعطاء بدلا من الوقوف موقف التلقي الذي يثير اعتبارات التبعية تقلل من القدرات التنموية العربية، كما تهدف المنطقة لربط الدول العربية فيما بينها بشبكات تكنولوجيا تساهم في دعم العناصر المختلفة الإستراتيجية، وتساهم في جعل البحث والتطوير رافدا للتنمية العربية المشتركة، ورفع الوعي الجماهيري بأهمية العلم والتكنولوجيا للمواطنين عامة [2] .

4- إقامة منطقة مواطنة عربية : يعتبر تحقيق انتقالية عنصر العمل من أركان السوق المشتركة إلى جانب انتقالية رأس المال، ومؤخرا انتقال المعرفة، غير أن اتساع النظرة مؤخرا في مجالي التنمية والتكامل إلى أبعد من الإطار

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سبق ذكره، ص 223 .

[2] محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011 ،ص 274-277 .

الاقتصادي ليشمل بناء تنظيم مجتمعي قابلا للتنمية وداعيا للتكامل، ومن ثم أن النظرة إلى التكامل لا تكتمل إلا إذا شملت النظرة إلى مواطني إقليم التكامل، واعتبرتهم مواطنين يحملون مواطنة مشتركة .

5– التنمية العربية المشتركة : يعتبر التكامل الاقتصادي العربي من أهم أدوات تحقيق التنمية العربية المشتركة، غير أن هناك قدرا من التعاون على إحداث التنمية القطرية يلزم تدبيره في إطار مشترك من أجل تمكين الأقطار العربية من الإسهام الفعال في الجهود التكاملية والاستفادة منها، ويظهر هذا بوجه خاص بالنسبة إلى الأساليب التكاملية القائمة على التبادل من خلال السوق المشترك باعتماد عدد من البرامج الصناعية المشتركة ونجاحه في المجالات المعدنية والهندسية والصناعية والكيماوية والبتروكيماوية ، تستهدف تمكين الدول الأطراف من النهوض بدرجة التشابك الاقتصادي الداخلي والبيني، وكذا حصول التعاون العربي المشترك بالنسبة لبرامج الصناعات الالكترونية في مجالات المعلومات والاتصالات بغرض تعزيز المنطقة التكنولوجية العربية [1] .

6– إنشاء غرفة تجارية : تقوم هذه الغرفة بعمل الدراسات اللازمة لقيام السوق العربية المشتركة ودراسة المعوقات التي تواجه إنشاءها، على أن تقوم الغرف العربية بتمويل هذه الدراسات، كما يجب أن توفر لها الخبراء المدرسين في هذا المجال وتمتد هذه الدراسة لتغطي أساليب الاتصال وتوفر المعلومة المناسبة في الوقت المناسب للبائع والمشتري، كما توفر المعلومات الخاصة بالفرص الاستثمارية .

7– تشجيع إنتاج شركات عربية مساهمة على المستوى الوطني : حيث تكون المساهمة في هذه الشركات متاحة لجميع مواطني الدول العربية، مع إعطاء هذه الشركات العديد من الميزات الضريبية والجمركية لتعمل في نشاط ملائم ينعكس إيجابا على مردودها الاقتصادي .

8– وضع نظام عربي يقوم على الفصل التام بين السياسة والاقتصاد : يتضمن عدم وجود مضايقات تفسد استمرار عملية التكامل، ومن هنا تنصح الحاجة إلى ضرورة إنشاء محكمة عربية دورها فض المنازعات الاستثمارية التي قد تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة للاستثمار، بدل أن تتدخل الحكومات العربية لحل النزاعات لأن هذا ما سيؤدي في الأخير إلى نشوب خلاف بينهم يعرقل مسار التكامل العربي .

[1] محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة ، مرجع سبق ذكره، ص 279-280 .

خلاصة الفصل:

تتبوأ الاقتصاديات العربية مكانة ضعيفة في الاقتصاد العالمي نظرا لضعف الوزن النسبي لتجارتها الخارجية من حجم التجارة العالمية، إضافة إلى محدودية قاعدة منتجاتها، كما أن افتقارها للمنهجية العلمية والعملية لعملية تحرير التجارة أدت هي الأخرى دورا في إعاقة تفعيل دور التجارة العربية، و رغم تفعيل مسار التجارة العربية البينية في إطار العمل العربي المشترك، إلا أن هذه الأخيرة تطورت بشكل ملحوظ من حيث الكم و لكن من حيث الخصائص و الهيكل السلعي و التوزيع الجغرافي لم تتغير، حيث يحتل النفط الهيكل السلعي و الاتحاد الأوروبي كشريك تجاري أول، كما أن نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة العربية 10 % في أحسن الأحوال، رغم أن الدول العربية قامت بعدة مجهودات و اتفاقيات و مشاريع مشتركة من أجل زيادة التبادل التجاري وتفعيله من أجل رفع وتيرة التنمية و بث روح التكامل و التعاون في الدول العربية، ورغم ازدياد حجم التجارة العربية و نموها إلا أن نسبتها بقيت متواضعة من التجارة الخارجية، وذلك لعدة أسباب سياسية واقتصادية ، هذه العوائق تجعل من تطوير التجارة العربية البينية أمرا ملحا من أجل رفع مستوى نموها الاقتصادي و تستطيع مواجهة التحديات الخارجية.

الفصل الثاني

النمو الاقتصادي

و التجارة العربية البينية

تمهيد

يمثل النمو الاقتصادي هدفا تسعى جميع الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء تحقيقه، و ذلك لرفع المستوى المعيشي للفرد و المجتمع ككل عن طريق تحسين الناتج الإجمالي،و تعتبر التجارة الدولية إحدى أهم هذه العوامل ، حيث تؤكد بعض الدراسات و تحارب بعض الدول على أهمية الصادرات والواردات في النمو الاقتصادي.

و من منطلق أن بحثنا تختص بالدول العربية و الضبط التجارة البينية ، فإننا سنقوم بدراسة هذا الفصل من خلال مبحثين كالأتي:

الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي؛

الثاني : النمو الاقتصادي و التجارة العربية البينية.

المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي .

كثير من المؤلفات الاقتصادية التي تبحث في موضوع النمو والتنمية الاقتصادية تستخدم كلمة النمو والتنمية للتعبير عن معنى واحد. ذلك لأن المفهوم العام لكل منهما يتضمن زيادة الناتج الوطني أو الدخل الوطني الحقيقي، وفي الواقع هناك فرق بين المفهومين يمكن توضيحه من خلال هذا المبحث بالإضافة إلى دراسة عوامل و عناصر النمو الاقتصادي .

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

يحتل موضوع النمو الاقتصادي موقعا هاما في الفكر الاقتصادي، وسنحاول في هذا المطلب التعرف على ماهية النمو الاقتصادي .

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي .

توجد تعاريف عديدة للنمو الاقتصادي ومن بينها التعاريف الآتية :

1. حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن[1] .
2. التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية [2].
3. حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي [3] .
4. زيادة تحدث في مؤشرات الاقتصاد الوطني مثل زيادة في الناتج الوطني الخام أو الصافي بشكل حقيقي[4] .

ومن خلال التعاريف السابقة نلاحظ :

- أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الدخل القومي، وإنما يرتبط بتحسن مستوى معيشة الأفراد الذي لا يحدث إلا إذا فاق الناتج الكلي معدل النمو السكاني .
- إن النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في الدخل النقدي الذي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة، بل يشير إلى زيادة في الدخل الحقيقي الذي يساوي الدخل

1 عبد القادر محمد عطية، الاتجاهات الحديثة في التنمية، الدار الجامعية، 2003، ص 11 .

2 محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي والمفهوم، دار القاهرة، 2001، ص 7 .

3 محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2003، ص 71 .

4 Pierre Robert, croissance et crises, Pearson éducation, France,2010 p 2 .

النقدي على المستوى العام للأسعار ؛ أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات الذي يحصل عليها الفرد من خلال إنفاق دخلة النقدي خلال فترة زمنية معينة. فإذا زاد الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار بنفس النسبة فلا يحدث تحسن في مستوى معيشة الأفراد بل أكثر من هذا فإن زيادة المستوى العام للأسعار بنسبة تفوق زيادة الدخل النقدي تؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي وبالتالي انخفاض مستوى معيشة الأفراد .

- إن مفهوم النمو الاقتصادي لا يهتم بهيكل توزيع الدخل القومي بين الأفراد ونوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها، بل يركز على الكميات التي يحصلون عليها، فمن ناحية التوزيع الزيادة في متوسط الدخل أن كل الأفراد قد زاد دخلهم، إذ يمكن أن طبقة قليلة من الأغنياء تحصل على الزيادة وتحرم منها الطبقة الكبيرة من الفقراء ، ومن ناحية أخرى لا يركز النمو الاقتصادي على نوعية التغير في الإنتاج، إذ أن تغير الإنتاج من سلع استهلاكية بقيمة محددة تتماثل مع تغير في نفس الاتجاه وبنفس القيمة مع سلع إنتاجية.

و إجمالا نقول بأن النمو الاقتصادي هو عبارة ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى عادة سنة و زيادة نصيب الفرد منه.

إن للنمو الاقتصادي تكاليف تتمثل في التضحيات والثمن الذي يتحمله المجتمع في سبيل تحقيق أعلى معدلات نمو ممكنة هي:

1. التضحية بالراحة الآنية .
2. التضحية بالاستهلاك .
3. الأضرار المرتبطة بالمحيط .

الفرع الثاني : قياس النمو الاقتصادي .

توجد مجموعة من المؤشرات تستخدم لقياس النمو الاقتصادي، و يجدر التنبيه إلى ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيق والإنفاق على البنود التي تدخل ضمن إجمالي الناتج القومي، واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل. كذلك فإن عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية، واختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية من الأمور التي يتعين أن تؤخذ في الحسبان عند تقديم وتقييم تلك المؤشرات [1] . ويعتبر الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي الفردي مؤشرا على زيادة معدل مستوى المعيشة

1 محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، 2006 ص 89 .

والنمو الاقتصادي في بلد معين، غير أنه توجد مجموعة من المشكلات عند استعمال النمو في الناتج المحلي الإجمالي لقياس جودة الحياة وجودة الوضع العام للسكان[1] :

- إن نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي يختلف على السلع المستعملة لتخفيض القيمة الاسمية أو اعتمادا على سنة الأساس المستعملة في القياس .
- إن الناتج المحلي الإجمالي يتضمن إنفاقا سلبيا مثل الإنفاق على بناء السجون .
- إن الناتج المحلي الإجمالي لا يأخذ في الحسبان الوافرات الخارجية الإيجابية التي ربما تنتج من خدمات مثل التعلية والصحة .
- إن الناتج المحلي الإجمالي لا يدخل في الحسبان نشاطات القطاع غير الرسمي من الاقتصاد الوطني على نحو دقيق، فهو يدخل تقديرات فقط .
- إن الناتج المحلي الإجمالي لا يحسب المشتريات من السلع التي لم تنتج في سنة مالية مثل السيارات المستعملة أو المنازل المستعملة .
- ويرى الدكتور إبراهيم العيسوي أن الدخل ليس هدفا نهائيا للنشاط الاقتصادي، وإنما هو على أحسن الفروض هدف نائب عن الهدف الأصلي وهو تحسين الرفاهية الاجتماعية، حيث أن الرفاهية الاجتماعية لا تتوقف على عوامل مادية فقط، وإنما تتوقف على عوامل غير مادية لا تتدخل في حساب الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي[2] .

أما أساليب قياس النمو الاقتصادي فهما [3]:

أ – معدل النمو البسيط:

يقيس هذا المعدل النمو في متوسط دخل الفرد الحقيقي للسنة المعنية مقارنة بسابقتها ويستخدم في التقييم قصير الأجل لسياسات الحكومة ويحسب كما يلي:

$$\text{معدل النمو البسيط} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

1 محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2010 ص 73 .

2 إبراهيم العيساوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، مصر، 2000، ص 101 .

3 السيرتي محمد ونجا عبد الوهاب، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2008 ص 340 .

ب – معدل النمو المركب:

يقيس هذا المعدل النمو في متوسط دخل الفرد الحقيقي لفترة زمنية معينة، ويستخدم لتقييم الخطط طويلة الأجل للحكومة ويحسب كالآتي:

إذا رمزنا لمعدل النمو المركب بـ : TTC والناتج المحلي الإجمالي بـ : GDP فإن:

$$\mathrm{TTC} = \sqrt[n]{\frac{GDPn}{GDP0}}^{-1}$$

الفرع الثالث : عناصر النمو الاقتصادي

يوجد العديد من العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي والتي توضع في شكل مجمعات يتم تركيبها في نسب عقلانية مختلفة تضمن مستويات من الإنتاج وتتضمن [1]:

1. الموارد البشرية:

تعتبر الموارد البشرية من بين أهم العوم المؤثرة على النمو الاقتصادي لأنها تؤثر عليه من الناحية الكمية والنوعية، فمن الناحية الكمية كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيق أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا كان تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي وعدد السكان بنفس النسبة فمعنى هذا أن الدخل الفردي الحقيقي سوف لا يتغير .

وأما من الناحية النوعية فتؤدي زيادة حجم القوة العاملة، وتؤثر إنتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي من خلال :

- مقدار الوقت المبذول في العمل، عدد ساعات العمل في الأسبوع .
- نسبة التعليم، المستوى الصحي، والمهارة الفنية للعمال .
- درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل .

وقد أبرز لوكاس في أبحاثه سنة 1988 بأن رأس المال البشري هو عبارة عن المخزون المعرفي والتأهيل الذي يتمتع به الأفراد، حيث يشير إلى أنه شيء إرادي يخضع إلى رغبة الأفراد في التعليم والرقي .

[1] حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، التحليل الكلي، دار وائل للنشر ، الاردن،ط 1،2006، ص 280.

2. الموارد الطبيعية:

يتوقف تأثير كمية ونوعية الموارد الطبيعية(وفرة المعادن، والمياه، وخصوبة التربة، ....) على النمو الاقتصادي على قدرة الموارد البشرية لاستغلالها لتحقيقي الغايات والأهداف الاقتصادية للمجتمع، فمن الممكن أن يكون البلد يحوز على ثروات طبيعية غير أن مستوى النمو به منخفض لعدم استغلال هذه الموارد .

ومن الملاحظ أن هذه كمية ونوعية الموارد الطبيعية ليست ثابتة، فمن الممكن أن تكون هذه الموارد قابلة للزيادة وذلك باكتشاف آبار نفط مثلا وبالتالي تؤدي زيادة النمو الاقتصادي، أو يكون العكس وذلك بنضوب الموارد الطبيعية وبالتالي يكون لها أثر عكسي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

كما تجدر الإشارة إلى أن نقص الموارد الطبيعية قد لا يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي، فاليابان مثلا ازدهرت عن طريق التركيز على قطاعات تعتمد على اليد العاملة ورأس المال أكثر ما تعتمد على الموارد الطبيعية.

3. رأس المال:

ينتج التراكم الرأسمالي عندما يتم تخصيص جزء من الدخل الحالي وتركه دون استهلاك أي يعتبر كادخار لكي يتم استثماره، فالادخار هو تضحية بالاستهلاك الحالي لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، طرق المواصلات، المدارس والجامعات .....، حتى ينمو الدخل الوطني في المستقبل .

وتوجد عدة عوامل محددة لمعدل تراكم رأس المال منها :

أ – الظروف الاقتصادية: معدل التضخم، معدل سعر الفائدة، السياسات الحكومية .

ب –توقعات الأرباح .

وبصفة عامة يتكون رأس المال عن طريق التضحية بجزء من الدخل الحالي وتحويله إلى غرض استثماري، أي أن كلفة النمو بالنسب للمجتمع هو الاستهلاك الذي يجب أن يضحى به من أجل الادخار لتراكم رأس المال[1].

4. التقدم التكنولوجي:

يعتبر التقدم التكنولوجي من بين المتغيرات النوعية التي تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي، حيث يشير إلى البحث العلمي والبحث في مجال الأعمال وتطبيق المعرفة الفنية من أجل تحسين المستوى المعيشي .

1 حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، التحليل الكلي، مرجع سابق، ص 283 .

ويتضمن التقدم التكنولوجي التغيير في عمليات الإنتاج أو إدخال منتجات جديدة بحيث يمكن الحصول على منتجات محسنة أو مزيد من الإنتاج[1]، وذلك يؤدي حتما إلى النمو الاقتصادي .

وتلعب التجارة الدولية دورا هاما في زيادة التقدم التكنولوجي لدى بعض الدول المتخلفة، فقد سهل استيراد هذه الدول للآلات التكنولوجية المتطورة من دول أكثر تقدما تحولها نحو الصناعات المتطورة، هذا بالإضافة إلى الاستثمارات الفنية التي لا تقل أهمية والتي ترافق شراء هذه الآلات[2].

ويعتبر سام ولسون عناصر النمو الاقتصادي سابقة الذكر(الموارد البشرية والطبيعية ورأس المال والتكنولوجيا) بمثابة عجلات التقدم الأربعة التي تختلف من بلد لآخر، وتقوم بعض البلدان بجمعها بطريقة أكثر فعالية، ويلخصها في الجدول الآتي :

الجدول(7): عجلات التقدم الأربعة .

عوامل التنمية الاقتصادية	أمثلة
الموارد البشرية	حجم القوى العاملة، التعليم، المهارات
المصادر الطبيعية	الغز والنفط، التربة، المناخ
التكوين الرأسمالي	المعدات والمصانع، الرأسمال العام
التكنولوجيا وروح المجازفة الرأسمالية	نوعية العلم والمعارف، مكافأة الإبداع

المصدر: بول سام ولسون وآخرون، الاقتصاد ترجمة هشام عبد الله، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 567 .

بالإضافة إلى العوامل الأربعة السابقة يحتاج النمو الاقتصادي إلى عوامل مشجعة، أي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، وكذا نظام ضريبي يساعد ولا يعيق الاستثمارات الجديدة، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، بالإضافة إلى استقرار سياسي وحكم يدعم التقدم الاقتصادي[3].

المطلب الثاني : النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.

يفرق الاقتصاديون عادة بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية، و استخدمها البعض كمرادفين، فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد إلا أنهما مختلفان في المضمون، فبعد إن تعرفنا على النمو الاقتصادي سنقوم بالتعرف على التنمية الاقتصادية، إذ تعتبر من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين.

1 بول سام ولسون وآخرون، الاقتصاد ترجمة هشام عبد الله، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 566 .

2 فريدريك م. شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، تعريب علي أبو عمشة، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001، ص 68 .

3 حربي محمّد موسى عريقات ، مبادئ الاقتصاد، التحليل الكلي، مرجع سابق ، ص 274 .

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

لقد أثار مصطلح مفهوم التنمية الاقتصادية كثير من الجدل، على المستويات النظرية والتطبيقية و تحمل العديد من التعاريف لهذا المصطلح، وكل منها تناوله من زاوية معينة حسب اختلاف الميادين و المناهج العلمية الخاصة بها.

و من بين أهم التعاريف لهذا المصطلح:

أن التنمية هي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة و مستوى أدنى إلى حالة و مستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما و نوعا و تعد حلاً لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج و الخدمات[1].

لكن اقتصاديا فتعرف على أنها: ترتكز على حدوث تغير هيكلي في توزيع الدخل و الإنتاج، و تهتم بنوعية السلع و الخدمات المقدمة للأفراد أي أنها لا ترتكز على الكم فقط بل تتعداه إلى النوع، و بصفة عامة تعرف التنمية بأنها العملية التي تسمح أو يتم من خلالها زيادة في الإنتاج و الخدمات و زيادة في متوسط الدخل الحقيقي مصحوباً بتحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة[2].

كما عرفها البعض على أنها عملية يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم و بالتالي تؤدي إلى إحداث العديد من التغيرات الجذرية في البنيان و الهيكل الاقتصادي[3].

أيضاً "Arthur Morris" في كتابه " Geography and Development ": التنمية الاقتصادية أنها زيادة الإنتاج أو الاستهلاك من قبل كل شخص، و حساب النمو على أساس نصيب الفرد[4].

و كذلك التنمية الاقتصادية هي شرط مسبق لحدوث النمو الاقتصادي في الدول النامية. أو بمعنى آخر ليس كل نمو اقتصادي تحققه الدول النامية يكون نتيجة لتنمية حققتها، أي ما يمكن تسميته نمو بلا جذور أي

---

[1] تطور مفهوم التنمية السياسية و علاقتها بالتنمية الاقتصادية، متاح على الموقع:
http://www.univ-chlef.dz/ar/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_8.pdf ص 01_02.

2 التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي، متاح على الموقع: http://www.ingdz.com/vb/showthread.php?t=94706، يوم 2015/04/04 على الساعة 8:11.

[3] تطور مفهوم التنمية السياسية و علاقتها بالتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 6.

2 Arthur Morris, Geography And Development, College London (PRESS UCL), Taylor & Francis e-Library, the British Library, 2005, p:01.

بسبب عوامل وقتية أما النمو الحقيقي فيأتي من تلك الجهود المنظمة طويلة الأجل لإعادة الهيكلة و استكمال البنى الاقتصادية و التكنولوجية و الاجتماعية أي كنتيجة لإحداث عملية التنمية الاقتصادية المستدامة[1].

الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان، و توفير أسلوب الحياة الكريمة و لا ينظر إلى التنمية الاقتصادية باعتبارها غاية في حد ذاتها، و إنما ينظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، ومن الصعب تحديد أهداف معينة في هذا المجال نظرا لاختلاف ظروف كل دولة، و اختلاف أوضاعها الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية، إلا أنه يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتمحور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية[(2)].

ومن أهم هذه الأهداف ما يلي[(3)]:

- زيادة الدخل الحقيقي و بالتالي تحسين معيشة المواطنين؛
- توفير فرص عمل للمواطنين؛
- توفير السلع و الخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين و تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي، أي رفع المستوى المعيشي؛
- تقليل الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية بين طبقات المجتمع؛
- تحسين وضع ميزان المدفوعات؛
- تسديد الديون أولاً بأول؛
- تحقيق الأمن القومي للدولة.

الفرع الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن النمو الاقتصادي يختلف عن التنمية الاقتصادية، والتي تهتم بتحسين مستوى المعيشة من خلال تطوير وإنشاء البنيات الأساسية و استدامة البنية التحتية و تطوير رأس المال المادي و

---

[1] فخر الدين الفقي، محمد محمود وفاء، أسواق الأوراق المالية بين دورها التنموي و الإنمائي، مع التطبيق على الاقتصاد الليبي، ورقة بحثية مقدمة إلى دراسات و بحوث سوق الأوراق الليبي،2007 ،ص: 08.

[2] الحسن ولد سيدي، دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية دراسة حالة موريتانيا،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ببسكرة الجزائر ، 2011-2012، ص:45.

[3] التنمية و النمو الاقتصادي، متاح على الموقع، http://www.tassilialgerie.com/vb/showthread.php?t=16941 ، يوم 2015/04/04 على الساعة 22:25.

البشري، وتوفير فرص العمل و الخدمات الصحية و التعليمية والأمنية، أما النم الاقتصادي فيركز على الإنتاج و الإنتاجية أي التغيير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ويرى بعض الاقتصاديين أن الدول النامية قد تُسجل معدل نمو اقتصادي إيجابي، بينما لم تحقق نتائج ملموسة في جانب التنمية، و يرى البعض الآخر أن النمو الاقتصادي يُعتبر خطوة نحو التنمية لأن النمو قد يؤدي لارتفاع المدخرات و الدخول، التي يمكن أن تُحسن مستوى المعيشة وارتفاع الطلب، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وهذا يُعرف بدائرة النمو الاقتصادي (Circle of Growth)، و يرى البعض أن النمو الاقتصادي له آثار سلبية أهمها زيادة نسبة التلوث و بالتالي انخفاض الإنتاج وظهور البطالة، واستخدام الموارد الناضبة (Resource Depleted) دون مراعاة الأجيال القادمة، و أيضاً قد يكون هناك عدم العدالة في توزيع الدخل على المناطق الريفية، مما ينتج عنه نزاع وعدم استقرار[1].

و مما سبق يمكن تبيان الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الجدول الموالي:

الجدول رقم(08):أوجه الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغير هيكلي للمجتمع.	عملية مخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلية للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده
يرتكز على التغير في الحجم أوالكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع و الخدمات	تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها.
لا يهتم لشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد.	تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقية الفقيرة.
لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

المصدر: بناني فتيحة، السياسة النقدية و النمو الاقتصادي "دراسة نظرية"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس،الجزائر، 2008_2009،ص04.

[1] محمد الحسن الخليفة، النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية بين المتغيرات المحلية و العالمية، ورقة بحثية مقدمة إلى المجلة المصرفية والاقتصادية، الإدارة العامة للبحوث و الإحصاء ، بنك السودان المركزي، العدد 69، السودان ، سبتمبر 2013، ص: 04.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي و التجارة العربية البينية

يمثل قطاع التجارة أحد المكونات المفصلية للاقتصاديات الوطنية وهو بشكل أو بآخر يعكس مدى تطور النشاطات الاقتصادية في بلد ما وقدرته على المنافسة في الأسواق الخارجية .وت ساهم التجارة في التأثير إيجابياً على النمو الاقتصادي من خلال إيجاد القنوات الملائمة للتعامل مع فائض الإنتاج وتحفيز الطلب الداخلي، هذا إضافةً إلى أنّ البلدان القادرة على الوصول إلى الأسواق الخارجية بسهولة و يسر يمكنها أن تجذب مزيداً من الاستثمارات الخارجية والتي بدورها ترفع كفاءة الإنتاج المحلي وتحقق منافع للمستهلكين عبر مكافحة الاحتكار والارتقاء بجودة المنتجات.

المطلب الأول: الواردات والنمو الاقتصادي .

تؤكد النظرية الاقتصادية على أهمية الواردات بوصفها أداة مهمة للنمو الاقتصادي خاصة للبلدان النامية من خلال توفير الموارد الضرورية للنمو الاقتصادي، لذا اتبعت الدول النامية إستراتيجية إحلال الواردات لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص التبعية للسوق الدولية .

الفرع الأول: علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي .

تؤثر الواردات على النمو الاقتصادي من خال توفير السلع الرأسمالية والمواد الوسطية الضرورية لتنفيذ البرامج التنموية والتي تقود إلى تحسين الإنتاجية المحلية ورفع مستوى الإنتاج وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وبدوره يقود النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية كنتيجة لزيادة متوسط دخل الفرد. وترتبط الواردات برأس المال الأجنبي من خلال نقل التكنولوجيا المتقدمة والمواد المطلوبة في عملية الإنتاج للبلد المضيف، حيث ترتكز فرضية " الواردات تقود إلى نمو اقتصادي" على عملية التحديث ونقل التكنولوجيا والمواد الضرورية للإنتاج [1].

وعلى الجانب الآخر تعتبر الواردات تسرب وعبء على الاقتصاد الأمر الذي يؤثر على احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، لذا لابد من خطة شاملة قادرة على الموازنة بين منافع وتكاليف الواردات، لجعل الواردات تخدم الأهداف التنموية أكثر من أن تكون عبئا على الاقتصاد، خاصة في الدول التي ترتفع بها نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والت تمتاز بضعف قطاع الإنتاج الذي يقود إلى انخفاض الصادرات الضرورية لتمويل الواردات .

[1] بن البار امحمّد، دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر الفترة الممتدة بين 1970 – 2009، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 102 .

الفرع الثاني: إستراتيجية إحلال الواردات .

حاولت الدول النامية بعد استقلالها عزل نفسها عن العالم وتأثيراته، بحيث لا يكون هذا الانعزال حائلا دون استيراد السلع الوسيطة والإنتاجية الأزمة للسوق المحلية في المراحل الأولى، وهذا يعني استمرار العلاقة مع العالم الخارجي ولكن على أسس نوعية وكيفية .

1. تعريف إستراتيجية إحلال الواردات:

تعني هذه الإستراتيجية إقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج. وعلى ذلك فإن سياسة الإحلال تهدف إلى تخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات المصنوعة [1] . وتطبق هذه الإستراتيجية لوجود طلب متزايد على السلع المستوردة[2] .

وتمر إستراتيجية إحلال الواردات بثلاث مراحل، يتم في المرحلة الأولى فرض قيود على الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية، لكثرة الطلب على هذه السلع كما أنها لا تحتاج إلى بنية وهياكل أساسية، وفي المرحلة الثانية يتم إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة بسبب ارتفاع مستوى معيشة السكان نتيجة المرحلة الأولى.

وتبدأ المرحلة الثالثة والأخيرة بعد أن تكون الصناعة قد استنفذت فرص الإحلال ولم تعد السوق المحلية قادرة على امتصاص مزيد من المنتجات، ومن ثم يتم إنتاج مستلزمات الإنتاج والصناعات الثقيلة التي تنتج أدوات الإنتاج .

ويشير لينغ في دراسة حول الاستخدام الرشيد لإستراتيجية إحلال الواردات إلى أن الدول حديثة الاستقلال تواجه مشاكل اقتصادية كثيرة من بينها انخفاض معدلات الدخل وتشوهات في هيكل اقتصادها،وارتفاع معدلات البطالة وأن على هذه الدول تبني إستراتيجية إحلال الواردات، حيث حققت هذه الإستراتيجية معدلات نمو حقيقية تراوحت بين 6% و 8% في عديد من الدول التي طبقتها [3] .

2. صعوبات وعيوب إستراتيجية إحلال الواردات:

بالرغم من النتيجة السابقة والمتمثلة في المعدلات الكبيرة للنمو إلا أن بها عيوب ناتجة عن مجموعة من الصعاب التي تواجهها .

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 310 .

[2] وصاف السعيدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم لاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 22 .

[3] سلوى صبري، سياسة إحلال الواردات الفلسطينية مشاكل وصعوبات التطبيق وسبل التطوير، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الاقتصادي جامعة القدس المفتوحة، 2012، ص 11 .

2-1 الصعوبات التي تواجه إستراتيجية إحلال الواردات :

تواجه الدول التي تتبنى هذه الإستراتيجية مجموعة من المشاكل نوجزها فيما يلي[1] :

أ - اصطدمت هذه الإستراتيجية بالقدرة المحدودة للسوق المحلية، واعتمادها على نمط استهلاكي معين، ولم تحاول تغييره .

ب - أدت هذه الإستراتيجية إلى التوسع والتنوع الأفقي في الصناعات الاستهلاكي على حساب الصناعات الوسيطة والإنتاجية .

ت - ترتب على ضيق السوق زيادة المشاكل والطاقات المعطلة في الوحدات الإنتاجية، الأمر الذي ترتب على هذه الظاهرة انعدام الكفاءة الاقتصادية والفنية في الوحدات الإنتاجية .

ث - إن إتباع هذه الإستراتيجية أدى إلى تعميق عدم عدالة التقسيم الدولي للعمل، حيث تظل الصادرات مقتصرة على المواد الأولية الزراعية والمعدنية في حين تكون الواردات مرتفعة الثمن وعائدات الصادرات متدني، مما يؤدي إلى اشتداد العجز وزيادة مشاكل موازين المدفوعات في تلك الدول .

ج - نتيجة الاستمرار في إنتاج الحاجات المدعمة تزداد الواردات التقنية الأجنبية وبالتالي تزداد الفجوة التقنية وتتعمق التبعية .

2-2 عيوب إستراتيجية إحلال الواردات[2] :

أ - تحتاج الصناعات التي يمكن من خلالها إحلال الواردات إلى الالتزام بإستراتيجية دقيقة يمكن الوصول من خلالها إلى منتجات قابلة للمنافسة الأجنبية، حيث أنه ليس من السهل بعد فترة طويلة من الارتكاز إلى المصادر الأجنبية في السلع والمنتجات أن يتحول المواطن إلى الاعتماد على المنتجات الوطنية .

ب - إن سياسة إحلال الواردات تجعل الصناعات الوطنية معتمدة ولفترة طويلة غالبا على الدعم المباشر وغير المباشر على الأجهزة الحكومية، حيث تعتمد في نجاحها على الحماية الحكومية بدلا من اعتمادها على تطوير الكفاءات الذاتية لأقسامها المختلفة .

ت - في ظروف الأسواق المحلية الضيقة وندرة الموارد المحلية فإن الحماية المتزايدة عن طريق الرسوم الجمركية أو تحديد حصص الاستيراد كثيرا ما تؤدي إلى نظام احتكاري تولد آثار سلبية على كل من الأسعار والأجور .

---

[1] سلوى صبري، سياسة إحلال الواردات الفلسطينية مشاكل وصعوبات التطبيق وسبل التطوير مرجع سبق ذكره ، ص 12 .

[2] بن البار محمد، دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر الفترة الممتدة بين 1970 – 2009، مرجع سبق ذكره، ص 99 .

ث – إن سياسة إحلال الواردات تؤدي في لغالب إلى إنشاء وحدات إنتاجية متخصصة في عرض السلع المتنوعة، وهذا لعدد الكبير من الصناعات الناشئة يؤدي إلى تفاقم ظاهرة التدهور والتشوه البنياني في القطاع الصناعي، نظرا لظروف اقتصاديات الدول النامية التي تعاني هياكلها الاقتصادية من فجوات واسعة بين وحداتها وفروعها المختلفة .

ج – تضخم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية .

ح – لجوء الدول النامية إلى صندوق النقد الدولي FMI تسأله المعونة حول كيفية الخروج من أزمتها الاقتصادية من خلال فرض شروطه واملائاته حول النهج الاقتصادي وتحرير الاقتصاد وتنشيط قوى السوق وفتح لمجال للقطاع الخاص وضرورة تراجع القطاع العام [1].

خ – اعترف بريبش R.Brebich بمحدودية هذه الإستراتجية حيث تؤدي للنمو المستمر للواردات نتيجة ضعف الصناعات المحلية [2].

المطلب الثاني: الصادرات و النمو الاقتصادي

للصادرات أهمية اقتصادية بالغة في اقتصاد أي دولة و خاصة في الدول النامية منها التي تعتبرها محرك للنمو، لذا بدأ الاهتمام بإستراتيجية تشجيع الصادرات كبديل لإستراتيجية أحلال الواردات.

الفرع الأول : أهمية الصادرات في النمو الاقتصادي

للصادرات أهمية كبيرة على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال الآثار الايجابية للصادرات على النمو الاقتصادي و المتمثلة في[3]:

1. إن التوسع في الصادرات يسهم في تمكين الدول من التخصص في انتاج و تصدير السلع و الخدمات التي تملك فيها ميزة نسبية، مما يؤدي إلى تحقيق توزيع أفضل للموارد المتاحة، وإلى زيادة في معدلات إنتاجية عوامل الإنتاج؛
2. إن سياسة التوسع في الصادرات تساعد على التغلب على الصعوبات التي تعاني منها الكثير من الدول النامية في ميزان مدفوعاتها وميزانها التجاري، و ما يرتبط بذلك من صعوبات أخرى مثل العجز في حساب النقد الأجنبي؛

[1] عبد الله موساوي، مكانة التجارة الخارجية في إستراتيجية التنمية، عرض حالة الجزائر خلال الفترة: 1989-1999، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 19 .

[2] A. Cazorla et A dari, sous développement et tiers monde, Vuibert, 1992, p 105 .

[3] رنان المختار، التجارة الدولية و علاقتها بالنمو الاقتصادي،منشورات الحياة، الطبعة الاولى، الجزائر،ص 80-81.

3. إن التوسع في الصادرات يساعد في تحسين القدرات الإنتاجية للدول، من خلال تفعيل مبدأ المنافسة بين عوامل الإنتاج المتاحة ، و من خلال تمكين الدول من الحصول على التقنية الحديثة اللازمة لتطوير العملية الإنتاجية، فالتوسع في الصادرات يمكن الدول من الحصول على النقد الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية الضرورية لتحسين الإنتاجية ومن ثم تحسين معدلات النمو الاقتصادي؛
4. زيادة حدة المنافسة بين المنتجين المحليين و الأجانب مما يؤدي إلى زيادة المخترعات و إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية؛
5. توفير البيئة الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تسعى إلى استغلال المزايا النسبية للدولة مما يؤدي إلى تحسين القدرات الإنتاجية و زيادة وفرة الموارد الاقتصادية.

الفرع الثاني: إستراتيجية تشجيع الصادرات

أمام الأزمات التي لحقت بإستراتيجية إحلال الواردات بدأت تلوح في الأفق إستراتيجية جديدة تعتمد على تشجيع الصادات.

1. **تعريف إستراتيجية تشجيع الصادرات :**

إستراتيجية تركز على إنشاء صناعات تتوفر فيها فرص تصدير كل أو جزء من إنتاجها، بدلا من الاعتماد على الصادرات الأولية وذلك من خلال التصنيع عن طريق السلع النصف مصنعة المستوردة ، واليد العاملة المحلية الرخيصة باعتبارها ميزة نسبية، و ذلك لان إستراتيجية إحلال الواردات لم تحقق المأمول منها، وأنها لم تتعد مرحلتها الأولى و المتمثلة في إنتاج السلع الاستهلاكية المصنعة؛

2. **فوائد إستراتيجية تشجيع الصادرات:**

تتلخص فوائد هذه الإستراتيجية فيما يلي[1]:

- هذه الإستراتيجية تسمح بتحقيق إيرادات من العملة الصعبة، أكثر من إستراتيجية إحلال محل الواردات، باعتبارها هذه الأخيرة منفقة أكثر، و عليه كان بإمكان استخدام مواد من هذه الإستراتيجية الأخيرة، للحصول على كمية أكبر من العملة الصعبة من

[1] عز الدين علي، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر، رسالة ماجستير في العلوم التجارية،تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر، 2014/2013، ص71.

جراء التوسع في نشاط التصدير أكثر مما ينعكس بالإيجاب على ميزان المدفوعات و التقليص من المديونية الخارجية؛

- سياسة التصنيع المعتمد على إحلال الصادرات ، غير محدودة بالسوق المحلية، بل تتحدد بالطلب العالمي على الصادرات ، ولهذا فإنها ملائمة أكثر للحصول على وفرات الحجم؛
- تساهم في توفير فرص العمل والتوزيع الأحسن للدخل، لأن التصنيع في ظل هذه الإستراتيجية يساعد على امتصاص البطالة وتدريب اليد العاملة على التكنولوجيات الحديثة؛
- توفر هذه الإستراتيجية نظام تنافسي على الشركات المحلية، والذي يجبر هذه الشركات على زيادة كفاءتها ، ففي خلال عقدي الثمانينات و التسعينات من القرن الماضي وجد أن الدول النامية التي كانت منفتحة أكثر للاقتصاد الدولي نمت أسرع من تلك التي بقيت منغلقة؛
- تسمح بتنويع الصادرات و تحقيق الاستقرار في المداخيل من العملة الصعبة، بالإضافة إلى أن الدفع بالصادرات في ظل هذه الإستراتيجية ، يستوجب مناخ ملائم كالسياسات المكملة لسياسة إحلال الصادرات للدول النامية و المتقدمة في آن واحد ، أي التنسيق في السياسات الدولية التجارية، من خلال توفير التسهيلات و المعاملة التفضيلية للصادرات المصنعة المتوجهة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة.

3. شروط نجاح إستراتيجية تشجيع الصادرات:

لنجاح هذه الإستراتيجية يجب توفر بعض الشروط منها[1] :

- ✓ الاستقرار السياسي و الاقتصادي؛
- ✓ توفر الحوافز للمصدرين بما تشمله من إعفاءات ضريبية و جمركية لمختلف العمليات المدعمة و المكملة للنشاط الاقتصادي؛
- ✓ سياسة الخوصصه و تدعيم القطاع الخاص، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة و فرص التصدير و القدرة على المنافسة؛
- ✓ وجود نظام قوي وفعال للخدمات من شأنه تحفيز الصادرات؛

[1] بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي(دراسة تحليلية و قياسية 1970-2006)، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2009، ص112.

- ✓ الاستفادة من نظام المناطق الحرة؛
- ✓ وجود درجة عالية من التكامل بين القطاعات الاقتصادية أي بين القطاع الصناعي و القطاعات الأخرى كالقطاع الزراعي؛
- ✓ قيام الصناعة على تكنولوجيا ملائمة و يرتبط ذلك باختيار التكنولوجيا المناسبة للدول.

الفرع الثالث: علاقة نمو الصادرات بالنمو الاقتصادي

توصلت العديد من الدراسات التحليلية و القياسية إلى أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي، كما أثبتت ذلك تجارب بعض الدول النامية التي تبنّت هذه الإستراتيجية ، و لقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بإستراتيجية تشجيع الصادرات و تركزت جهودهم في بحث وتحليل العلاقة بين نمو الصادرات و النمو الاقتصادي و توضيح أسباب هذه الظاهرة[1].

المطلب الثالث: التجارة العربية البينية و النمو الاقتصادي

يمثل قطاع التجارة أحد المكونات المفصلية للاقتصاديات العربية وهو بشكل أو بآخر يعكس مدى تطور النشاطات الاقتصادية في بلد ما وقدرته على المنافسة في الأسواق الخارجية. وتساهم التجارة العربية البينية في التأثير على النمو الاقتصادي من خلال إيجاد القنوات الملائمة للتعامل مع فائض الإنتاج وتحفيز الطلب الداخلي، هذا إضافة إلى أن البلدان القادرة على الوصول إلى الأسواق الخارجية بسهولة ويسر يمكنها أن تجذب مزيدا من الاستثمارات الخارجية والتي بدورها ترفع كفاءة الإنتاج المحلي وتحقق منافع للمستهلكين عبر مكافحة الاحتكار والارتقاء بجودة المنتجات .

وقد أجريت خلال العقدين الماضين دراسات عديدة بحثت في العلاقات القائمة بين نمو الصادرات العربية البينية والنمو الاقتصادي في كل من الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، وقد اهتمت هذه الأبحاث النظرية والتطبيقية بتحديد دور الصادرات العربية البينية في عملية النمو الاقتصادي، ودلت نتائجها- رغم الاختلافات القائمة بينها من حيث طبيعة البيانات ونوعها وأساليب تحليلها- على الدور الإيجابي للصادرات العربية البينية في تحقيق النمو الاقتصادي. كما وأظهرت هذه الدراسات وجود علاقة جدلية بين النمو والتجارة [2] فكلاهما يؤثر في الآخر ولكن بدرجات متفاوتة .

[1] سامية سرحان، أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية،دراسة الآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية، رسالة ماجستير كلية علوم اقتصادية و علوم التسيير،جامعة فرحات عباس بسطيف ،2010-2011، ص47.

2 خالد السواعي ، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010 ، ص23.

وكذلك يرى رشيد (1984) بأن القطاع التجاري يتمتع بأهمية متميزة لما له من قدرة على المساهمة في عملية التنمية، وأن أهمية التجارة الخارجية تبرز في دورها الآني لخلق التوازن بين العرض الإنتاجي غبر المرن وبين الطلب الشديد المرونة، مقابل دورها الطويل المدى في المساهمة بتغيير هذا الواقع من خلال التأكيد على توفير متطلبات التنمية من السلع الاستثمارية اللازمة لإعادة بناء الهيكل الاقتصادي على نحو متناسب في إطار تحقيق المقاربة في الإنتاجية لصالح بقية القطاعات خصوصا السلعية مها وتنوع هيكلها الإنتاجي، ويرى جيلز وآخرون (1995) بأن الكثير من الدول النامية لا يمكنها إنتاج سلع وخدمات تسهم في رفع مستوى الرفاهية أو التنمية بتكاليف مقبولة، وتحاول معظم دول العالم الثالث الحصول على معدات رأسمالية وخبرات إدارية وفنية من الدول الصناعية .

وفي دراسة حول العلاقة بين حجم التجارة في السلع والخدمات والنمو في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، توصل الباحثان فداكرم وشاهر زكي(2013) ومن خلال تقييم لفترة زمنية تمتد من 1960-2011 إلى أن هناك علاقة إيجابية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والنمو في تجارة السلع والخدمات، ويؤكد الباحثان أن الإصلاحات التي يمكن أن تقلص العوائق التجارية(بما في ذلك كلفة دخول مقدمي الخدمات الأجانب) ستعمل على تحفيز الإنتاج والاستثمار وسيكون لها أثر إيجابي على العمالة .

وضمن سياق تدفق السلع، فقد ركزت العديد من الدراسات التطبيقية [1] على طبيعة ونوعية تدفق السلع بين المناطق المختلفة، سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي أو المستوى العالمي، وهناك دراسات تناولت درجة التجارة البينية ونمط التجارة، منها دراسة (Schumacher (1983 و Greenaway & Milner (1989) وغيرهم، وقد أظهرت هذه الدراسات أن حوالي ربع التجارة العالمية هو تجارة بنفس الصناعةKrugma and

[1] خالد السواعي ، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها، مرجع سابق، ص23.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل لموضوع النمو الاقتصادي و التجارة العربية البينية، حيث يرجع اختلاف معدلات النمو في الدول إلى مجموعة من العوامل ، و يعتبر قطاع التجارة من أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الدور الذي تلعبه الواردات في توفير السلع و المواد الوسيطية الضرورية لتنفيذ برامج الاستثمار، و كذا دور الصادرات في توسيع الأسواق و تنويعها .

كما البحث في تفسير علاقة التجارة العربية البينية بالنمو الاقتصادي أظهرت تنوع قنوات التأثير في الدول، كما تتباين طبيعة التأثيرات بين ايجابية وسلبية و تتنوع لتشمل العديد من الجوانب المتعلقة بالنمو الاقتصادي،و يمكن لهذه التجارة البينية بين الدول العربية أن تلعب دورا حيويا في جهود النمو ، إذا تمكنت الدول العربية من توجيه و تنظيم و تخطيط هيكل اتجاه الصادرات و مصادر الواردات السلعية البينية بصورة تخدم أهدافها.

الفصل الثالث

تحليل تطوّر التجارة العربية البينيّة

و أثرها على النمو الاقتصادي

تمهيد :

عرفت اتجاهات التجارة العربية البينية في السنوات الأخيرة تطورا هاما ، حيث تشير الإحصائيات عبر مختلف الدول العربية إلى تنامي معدل نمو التجارة البينية أكثر من معدل نمو التجارة الخارجية للدول العربية، و بالنظر إلى أهمية الجدل الحاصل حول طبيعة ومدى تأثير التجارة البينية على النمو الاقتصادي في الدول العربية، فقد تعددت الدراسات التي اهتمت بقياس التأثير ،كما تنوعت الطرق القياسية المستخدمة لتحقيق الهدف، و تبعا لذلك فقد تعددت النتائج التي توصل إليها الباحثون، و يتناول هذا الفصل مساهمة لقياس مدى تأثير التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي ، من خلال دراسة الأثر على إجمالي الدول العربية و بعض الدول العربية.

و لتوضيح ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- تحليل تطور التجارة العربية البينية و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000 إلى 2013.
- مساهمة لقياس أثر التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي .

المبحث الأول: تحليل تطور التجارة العربية البينية و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000 إلى 2013.

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل أثر التجارة العربية البينية على النمو خلال فترة الدراسة من خلال الصادرات والواردات البينية للدول العربية و أثرها على النمو الاقتصادي العربي.

المطلب الأول : تقييم التجارة العربية البينية.

شهد عقد التسعينات ركود النمو الاقتصادي العربي بسبب تدهور أسعار النفط، وهذا ما يؤكد الارتباط الكبير بين النمو الاقتصادي العربي وأسعار النفط العالمية، فالنمو الاقتصادي العربي يتأثر كثيرا بالصدمات الخارجية، وقد بلغ متوسط النمو الاقتصادي العربي خلال الفترة 1990-1995 نحو 1,8 %[1]، وهي الفترة التي شهدت خلالها الاقتصاديات العربية بداية التحول إلى اقتصاد السوق وما ترتب عليه من إعطاء دور جديد للدولة وللقطاع الخاص في دفع عجلة النمو الاقتصادي، فقد كان للانسحاب التدريجي للدولة من النشاط الاقتصادي من جهة، وانخفاض أسعار البترول وتواضع حجم التجارة في المنطقة العربية إضافة إلى كارثة حرب الخليج من جهة أخرى الأثر السلبي على معدلات النمو الاقتصادي المحققة، وكانت هذه الفترة من أسوأ الفترات التي عرفتها الاقتصاديات العربية من حيث معدلات النمو الاقتصادي المحققة .

ومع مطلع الألفية الجديدة وحتى عام 2013 كان النمو الاقتصادي العربي أسرع منه في عقد التسعينات، و في المقابل نمو للتجارة العربية وفي الجدول الموالي سوف نرى تطور النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي و التجارة العربية البينية والإجمالية:

[1] ميلود وعيل، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها، حالة الجزائر ' مصر،السعودية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2014/2013، ص 115.

جدول رقم(9): تطور النمو الاقتصادي و التجارة العربية البينية والإجمالية خارج الإقليم خلال الفترة 2000 إلى 2013

السنوات	GDP(م دولار)	التجارة البينية(م دولار)	التجارة العربية خارج الإقليم (م دولار)
2000	715,908	34,021.5	361,761.5
2001	706,086	39,298.0	369,935.0
2002	713,558	46,525.0	381,229.0
2003	794,195	61,941.0	456,960.0
2004	948,360	79,654.0	615,768.0
2005	1,152,540	102,370.0	807,520.0
2006	1,370,621	124,157.0	965,964.0
2007	1,585,625	158,527.0	1,173,659.0
2008	1,993,963	166,438.0	1,575,496.0
2009	1,743,241	172,599.0	1,167,819.0
2010	2,027,258	186,887.9	1,380,256.1
2011	2,389,234	201,680.9	1,737,492.1
2012	2,633,529	218,009.0	1,930,426.0
2013	2,734,061	227,240.9	1,966,089.1

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعدة سنوات.

التجارة الإجمالية للدول العربية خارج الإقليم = التجارة العربية الإجمالية – التجارة العربية البينية

و لفهم ببيانات الجدول السابق و تحليلها نحاول صياغتها من خلال الشكل :

شكل رقم(04): تطور النمو الاقتصادي و التجارة العربية البينية والإجمالية خارج الإقليم خلال الفترة 2000 إلى 2013

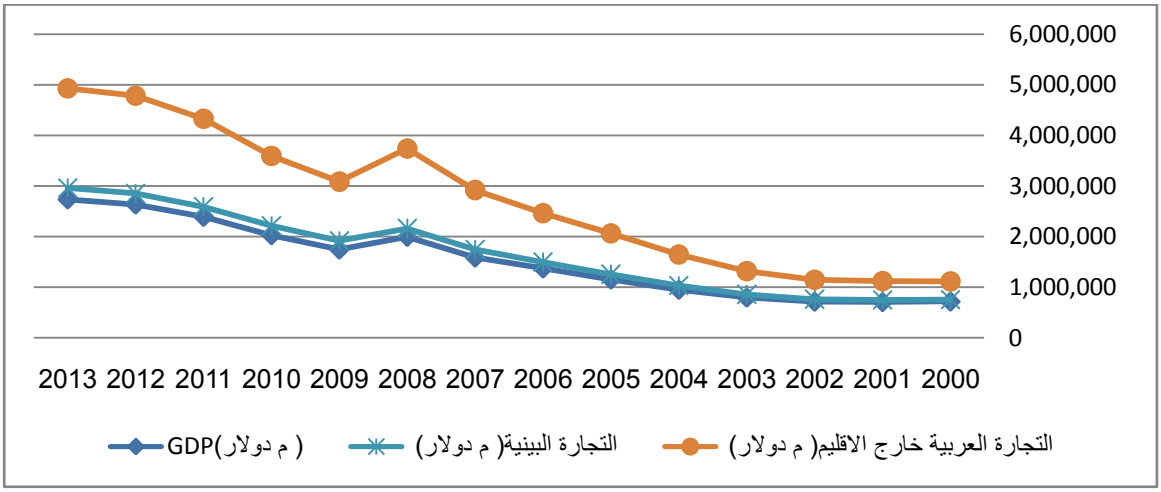

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (9).

بالاطلاع على كل من الجدول رقم (09) و الشكل رقم (04) يتبين لنا أن الناتج المحلي الخام حقق نمو خلال الفترة المدروسة من سنة 2000 حيث كان يبلغ الناتج المحلي الإجمالي آن ذاك 715908 مليون دولار، إلى سنة 2008 حيث بلغ 1993963 مليون دولار حيث الأزمة العالية ، التي كان لها الأثر السلبي على الاقتصاد

العالمي، و مع حلول سنة 2009 رجع إلى النمو ليصل في سنة 2013 إلى 2734061 مليون دولار، في المقابل نلاحظ أن كل من التجارة العربية البينية و الإجمالية خارج الإقليم حققت نفس الشيء إذ بلغت 34021.5 مليون دولار و 361761.5 مليون دولار على التوالي، اتصل في سنة 2008 إلى 166438 مليون دولار و 1575496 مليون دولار على التوالي ، ثم لتواصل النمو لتصل في سنة 2013 إلى 227240.9 م دولار و 1966089.1 م دولار .

فالملاحظ هنا من خلال الشكل رقم (4) نلاحظ كذلك وجود علاقة ايجابية إذ تنمو هذه المؤشرات معا و تنخفض معا، و يرجع ذلك لارتباط اقتصاديات الدول العربية بأسعار النفط درجة أولى ،و إلى ضعف السياسات الاقتصادية الكلية ، ومن العوامل التي ساهمت في ذلك أيضا عدم تنوع الصادرات العربية.

المطلب الثاني : تحليل تطور التجارة البينية في الجزائر و الإمارات و السودان .

سنحاول في هذا المطلب أن نشرح أهم التغيرات للنمو الاقتصادي و التجارة العربية البينية للدول: الجزائر و الإمارات و السودان :

الفرع الأول : تحليل تطور التجارة العربية البينية و النمو الاقتصادي للجزائر

يبين الجدول رقم (10) تطور التجارة العربية البينية و النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2013.

جدول رقم(10): تطور النمو الاقتصادي و التجارة العربية البينية للجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2013

السنوات	(م دولار)GDP	التجارة البينية(م دولار)
2000	54,508	660.3
2001	55,146	590.0
2002	56,947	936.0
2003	68,017	1,116.0
2004	85,333	1,485.0
2005	103,066	1,590.0
2006	117,220	1,802.0
2007	135,032	2,240.0
2008	171,756	3,350.0
2009	138,126	2,880.8
2010	161,947	3,439.5
2011	199,070	4,812.1
2012	204,331	5,158.5
2013	210,183	6,237.8

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعدة سنوات أنظر الملحق رقم 02.

و لفهم ببيانات الجدول السابق و تحليلها نحاول صياغتها من خلال الشكل :

شكل رقم(05): تطور النمو الاقتصادي و التجارة العربية البينية للجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2013

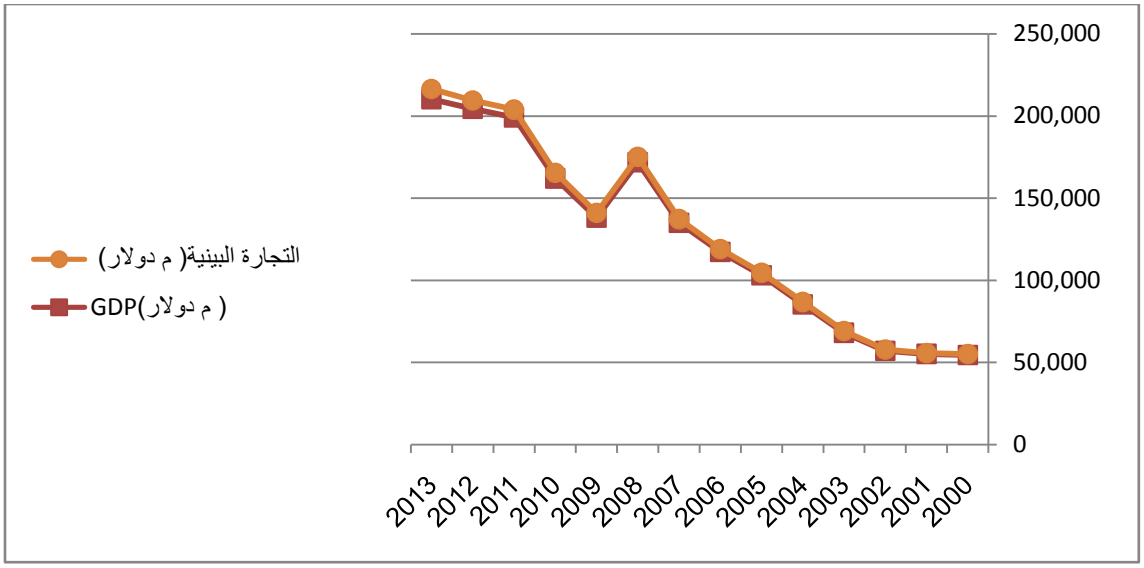

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (10).

بالاطلاع على كل من الجدول رقم (10)، و الشكل رقم(05) يتبين لنا أن الناتج المحلي الخام حقق نمو خلال الفترة المدروسة من سنة 2000 حيث كان يبلغ الناتج المحلي الإجمالي آن ذاك 54508 مليون دولار، إلى سنة 2008 حيث بلغ 171756 مليون دولار حيث الأزمة العالية ، التي كان لها الأثر السلبي على الاقتصاد العالمي ، و مع حلول سنة 2009 رجع إلى النمو ليصل في سنة 2013 إلى 210183 مليون دولار، في المقابل نلاحظ أن التجارة العربية البينية للجزائر حققت نفس الشيء إذ بلغت 660.3 مليون دولار في سنة 2000، لتصل في سنة 2008 إلى 33550 مليون دولار ، ثم لتواصل النمو لتصل في سنة 2013 إلى 6237.8 م دولار.

فالملاحظ هنا من خلال الشكل رقم (5) نلاحظ كذلك وجود علاقة ايجابية إذ تنمو هذه المؤشرات معا و تنخفض معا، و يرجع ذلك لارتباط اقتصاد الجزائر بأسعار النفط درجة أولى ،و إلى ضعف السياسات الاقتصادية الكلية ، ومن العوامل التي ساهمت في ذلك عدم تنوع الصادرات الجزائرية و اعتمادها بنسبة كبيرة على النفط.

الفرع الثاني : تحليل تطور التجارة العربية البينية و النمو الاقتصادي لدولة الإمارات

يبين الجدول رقم (11) تطور التجارة العربية البينية و النمو الاقتصادي للإمارات خلال الفترة 2000 إلى 2013.

جدول رقم(11): تطور النمو الاقتصادي و التجارة العربية البينية لدولة الإمارات خلال الفترة 2000 إلى 2013

السنوات	GDP(م دولار)	التجارة العربية البينية(م دولار)
2000	104,337.0	4,220.7
2001	103,312.0	4,505.6
2002	109,816.0	5,779.0
2003	124,346.0	6,613.7
2004	147,824.0	9,887.5
2005	180,617.0	11,414.2
2006	222,106.0	9,300.5
2007	258,150.0	18,707.6
2008	314,845.0	24,608.6
2009	253,548.0	27,662.7
2010	286,049.0	29,121.0
2011	347,454.0	31,543.6
2012	372,314.0	35,948.0
2013	402,340.0	39,886.7

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعدة سنوات أنظر الملحق رقم 03.

و لفهم ببيانات الجدول السابق و تحليلها نحاول صياغتها من خلال الشكل :

شكل رقم(06): تطور النمو الاقتصادي و التجارة العربية البينية للإمارات خلال الفترة 2000 إلى 2013

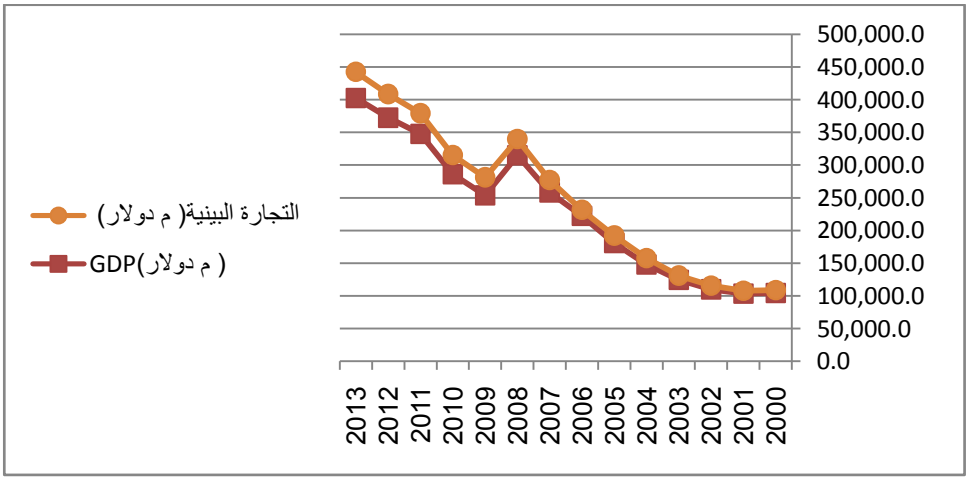

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (11).

بالاطلاع على كل من الجدول رقم (11)، و الشكل رقم(06) يتبين لنا أن الناتج المحلي الخام حقق نمو خلال الفترة المدروسة من سنة 2000 حيث كان يبلغ الناتج المحلي الإجمالي آن ذاك 104,337.0 مليون دولار، إلى سنة 2008 حيث بلغ 314845 مليون دولار حيث الأزمة العالية ، التي كان لها الأثر السلبي على الاقتصاد العالمي ، و مع حلول سنة 2009 رجع إلى النمو ليصل في سنة 2013 إلى 402340 مليون دولار، في المقابل نلاحظ أن التجارة العربية البينية للإمارات حققت نفس الشيء إذ بلغت 4220.7 مليون دولار في سنة 2000، لتصل في سنة 2008 إلى 24,608.6 مليون دولار ، ثم ليصل النمو سنة 2013 إلى 39,886.7 مليون دولار.

فالملاحظ هنا من خلال الشكل رقم (6) نلاحظ كذلك وجود علاقة ايجابية إذ تنمو هذه المؤشرات معا و تنخفض معا، وهذا دليل على وجود ترابط كبير بينهما و مساهمة كبيرة لدولة الإمارات العربية المتحدة في التجارة العربة البينية.

الفرع الثالث : تحليل تطور التجارة العربية البينية و النمو الاقتصادي لدولة السودان

يبين الجدول رقم (12) تطور التجارة العربية البينية و النمو الاقتصادي لدولة السودان خلال الفترة 2000 إلى 2013.

جدول رقم(12): تطور النمو الاقتصادي و التجارة العربية البينية لدولة السودان خلال الفترة 2000 إلى 2013

السنوات	GDP(م دولار)	التجارة البينية(م دولار)
2000	13,379.0	606.7
2001	15,717.0	450.8
2002	18,135.0	480.2
2003	21,369.0	946.7
2004	26,609.0	1,475.2
2005	35,186.0	2,150.2
2006	45,467.0	2,350.8
2007	52,849.0	2,348.1
2008	59,585.0	2,893.3
2009	59,928.0	2,515.1
2010	71,849.0	4,478.1
2011	69,691.0	4,422.2
2012	68,112.0	4,912.6
2013	61,975.0	4,338.7

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعدة سنوات أنظر الملحق رقم 04.

و لفهم ببيانات الجدول السابق و تحليلها نحاول صياغتها من خلال الشكل :

شكل رقم(07): تطور النمو الاقتصادي و التجارة العربية البينية للسودان خلال الفترة 2000 إلى 2013

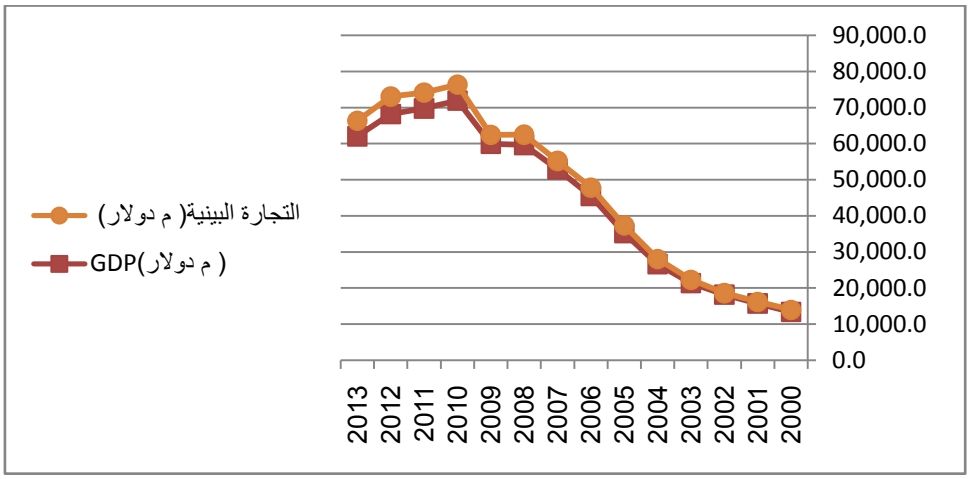

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (11).

بالاطلاع على كل من الجدول رقم (12)، و الشكل رقم(07) يتبين لنا أن الناتج المحلي الخام حقق نمو خلال الفترة المدروسة من سنة 2000 حيث كان يبلغ الناتج المحلي الإجمالي آن ذاك 13,379.0 مليون دولار، إلى سنة 2008 حيث بلغ 59,585.0 مليون دولار ، ليصل في سنة 2013 إلى 61,975.0مليون دولار، في المقابل نلاحظ أن التجارة العربية البينية للسودان حققت نفس الشيء إذ بلغت 606.7 مليون دولار في سنة 2000، لتصل في سنة 2008 إلى 2,893.3 مليون دولار ، ثم ليصل النمو سنة 2013 إلى 4,338.7 مليون دولار.

فالملاحظ هنا من خلال الشكل رقم (7) نلاحظ كذلك وجود علاقة ايجابية إذ نلاحظ ترابط كبير بين النمو الاقتصادي السوداني و التجارة العربية البينية للسودان .

المبحث الثاني : مساهمة لقياس أثر التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي

تعددت الدراسات الساعية لقياس أثر التجارة البينية على النمو الاقتصادي ،كما تنوعت الطرق القياسية المستخدمة لتحقيق هذا الهدف ، و تبعا لذلك فقد تعددت النتائج التي توصل إليها الباحثون، وقد أظهرت معظم الدراسات الأثر الإيجابي للتجارة البينية على النمو الاقتصادي، و يتباين حجم هذا الأثر بين الدول نتيجة لاختلاف العوامل الخاصة بكل دولة على حده، و يتناول هذا المبحث هذه الدراسة من خلال أربع عينات تتعلق بأجمالي الدول العربية و كل من الجزائر و مصر والسعودية.

و لتوضيح ما سبق سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى محاولة المساهمة في تحديد طبيعة هذا الأثر من خلال دراسة قياسية بالاعتماد على أحدث البيانات الإحصائية المتاحة.

المطلب الأول: تقديم النموذج القياسي المستخدم في الدراسة:

تتمثل منهجية الدراسة المستخدمة في محاولة قياس، أثر التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي ، في تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد، انطلاقا من توظيف دالة الإنتاج (كوب- دوجلاص)، ومن أجل تقديم النموذج القياسي المستخدم تم تقسيم هذا المطلب إلى ما يلي :

- تحديد النموذج المستخدم في الدراسة و التعريف بمتغيراته؛
- تحديد المتغيرات الاقتصادية الأولية المستخدمة في حساب متغيرات النموذج؛
- مصادر بيانات الدراسة.
- اختيار العينات المستخدمة في الدراسة.

الفرع الأول: تحديد النموذج المستخدم في الدراسة و التعريف بمتغيراته

تعتمد هذه الدراسة على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى ، وهذا انطلاقا من توظيف دالة الإنتاج (كوب-دوجلاص)، لقياس أثر التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي و المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي GDP خلال الفترة 2000 إلى 2013 ، و سيتم تقدير الدالة باستخدام التجارة العربية البينية CINT ،العمل ، و التجارة العربية خارج الإقليم العربي CEXT كعوامل إنتاج .

وعليه يمكن التعبير عن النموذج انطلاقا من الشكل الأتي التالي:

$$GDP = f(CINT, C\text{-}EXT, e) \quad \ldots\ldots (1)$$

و يمكن كتابة المعادلة و فق الصيغة التالية:

$$GDP = A\ CINT^{\alpha 1}\ CEXT^{\alpha 2}\ e^{\Sigma} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

حيث $\alpha 1 + \alpha 2 = 1$ (افتراض ثبات الغلة).

إن هذا النموذج يسمح بتجنب مشكلة عدم التباين و التي يعني وجودها تغير التباين مع تغير المشاهدات،الأمر الذي يقود إلى نتائج غير كفؤة (Intriligator,1987) ، كما يساعد هذا النموذج في تجنب مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، والتي تعني و جود ترابط بين المتغيرات المستخدمة في تفسير المتغير التابع، مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج على الرغم م انخفاض أهمية المتغيرات المستخدمة حسب اختبار t ، بحيث يصبح القرار المتخذ لقبول فرض العدم أو رفضه غير صحيح، بالإضافة إلى حساسية النموذج لأدنى تغير في البيانات.

و بإدخال (log) على المعادلة رقم (2) نحصل على :

$$\log (GDP) = \alpha 0 + \alpha 1 \log(CINT) + \alpha 2 \log(CEXT) + \mu \quad \ldots\ldots\ldots \quad (3)$$

حيث تشير $\alpha 0$ إلى المقدار الثابت، وتشير كل من $\alpha 1$ و $\alpha 2$ إلى مرونة التجارة العربية البينية و التجارة العربية خارج الإقليم العربي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

بينما يشير μ إلى حد الخطأ في المعادلة.

تقوم هذه الدراسة على تقدير العلاقة بين المتغير التابع log (GDP) و المتغيرات المستقلة log(CINT) و log(CEXT) ، وفقا لأسلوب الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) ، و يأخذ النموذج الشكل التالي:

$$\log (GDP) = \alpha 0 + \alpha 1 \log(CINT) + \alpha 2 \log(CEXT) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (4)$$

و باستخدام برنامج SPSS[1] ، يمكن التعبير عن النموذج بالعبارة التالية:

$$LGDP = C1 + C(2)^* LCINT + C(3)^* LCEXT \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (5)$$

حيث :

LGDP : لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي (المتغير التابع).

[1] يعد من أهم و أشهر البرامج التي تستخدم في مجال التحليل الإحصائي للبيانات.

C1 و C2 و C3 : معالم النموذج (الحد الثابت و المرونات).

LCINT : لوغاريتم التجارة العربية البينية (متغير مستقل).

LCEXT : لوغاريتم التجارة العربية خارج الإقليم العربي(متغير مستقل).

الفرع الثاني : تحديد المتغيرات الاقتصادية الأولية المستخدمة في حساب متغيرات النموذج.

تم الاعتماد على سلاسل زمنية للمتغيرات الاقتصادية التالية:

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP) : هو أحد المجمعات المستخدمة لقياس حجم الاقتصاد ؛و يمثل قيمة إجمالي السلع و الخدمات المنتجة من طرف الوحدات المقيمة و المخصصة للاستخدام النهائي خلال فترة زمنية معينة عادة سنة، و الناتج معبر عنه بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.
- التجارة العربية البينية (CINT) : و تمثل مجموع الصادرات البينية والواردات البينية بين الدول العربية ، معبرا عنها بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.
- التجارة العربية خارج الإقليم العربي (CINT) : و تمثل مجموع الصادرات العربية غير البينية والواردات البينية غير البينية ، معبرا عنها بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.

الفرع الثالث : اختيار العينات المستخدمة في الدراسة.

من اجل اختبار تأثير التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي تم اختيار أربع عينات للدراسة كما يلي:

-العينة الأولى : تتعلق بمجموع الدول العربية كفضاء اقتصادي واحد.

-العينة الثانية : تتعلق بدولة الجزائر، ودولة الإمارات و الصومال.

ولقد تم استخدام بيانات سنوية للفترة الزمنية 2000-2013 لكل متغيرات النموذج القياسي بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعدة سنوات [1].

المطلب الثاني : عرض و تحليل نتائج المساهمة القياسية

انطلاقا من البيانات الإحصائية ، وباستخدام البرنامج الإحصائي SPSS تم تقدير نموذج الانحدار اخطي المتعدد، والذي تم توصيفه سابقا و هذا بالنسبة لكل عينة من العينات المختارة.

[1] أنظر الملاحق رقم : (1) و (2) و(3) و(4)،

و من أجل عرض وتحليل نتائج المساهمة القياسية و المتعلقة بتحديد أثر التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي ، ويتناول هذا المطلب :

- ملخص النتائج الإحصائية لعملية التقدير؛
- أثر إجمالي التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي العربي؛
- أثر التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي في البلدان: الجزائر، الإمارات العربية المتحدة و الصومال.

الفرع الأول: ملخص النتائج الإحصائية لعملية التقدير

جاءت نتائج التقدير بالنسبة للدول العربية (إجمالي الدول العربية) وكل من الجزائر، الإمارات العربية المتحدة و الصومال، كما هو موضح بالجدول الموالي:

الجدول رقم (13) : نتائج تقدير تأثير التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي.

الدول	الحد الثابت	معاملات المتغيرات المستقلة		R^2(adj)	F test	D.W
	C(1)	LCINT	LCEXT			
إجمالي الدول العربية	2.866 (5.664)*	0.156- (1.128-)	0.954 (6.563)*	0.988	*453.773	0.906
الجزائر	3.299 (8.661)*	0.266 (60.005)*	0.570 (9.115)*	0.995	*1369.243	1.658
الإمارات	6.053 (12.900)*	0.386 (3.326)*	0.204 (1.905)	0.944	*111.574	1.778
السودان	4.169 (7.481)*	0.555 (7.835)*	0.246 (2.585)*	0.949	*122.474	1.256

الأرقام بين القوسين تمثل قيم اختبار (t) ، * معنوي عند مستوى معنوية 5 % .

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق رقم 6 و 8 و 10 و 12.

الفرع الثاني :أثر التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي في إجمالي الدول العربية:

باستخدام برنامج SPSS و بالاعتماد على بيانات العينة المتعلقة بإجمالي الدول العربية خلال الفترة 2000 إلى 2013 ، و حسب نتائج الجدول السابق و الملحق (5)و (6) ، و بالاستناد إلى اختبار (t) ؛ ثبتت معنوية معامل الانحدار ماعدا للمتغير التجارة البينية غير معنوي ، و بالتالي فان هذا المتغير (التجارة البينية) ليس له المقدرة على تفسير المتغير التابع بالرغم من معنوية F المحسوبة (453.773) أكبر من F المجدولة .

و يأخذ النموذج الانحداري المعادلة الخطية بالشكل:

GDPAR=2.866-0.156CINTAR+0.954 …….(06)

تظهر نتائج النموذج ارتفاع قيمة $R^2(adj)$ ، إذ بلغت نسبة 98.8% ، مما يعني أن المتغيرات التفسيرية المستقلة تفسر هذه النسبة من التغيرات التي تحدث للمتغير التابع.

كما أظهر اختبار (DW=0.906) و جود استقلال بين البواقي ؛ أي عدم ارتباط ذاتي بينها.

و بالرجوع إلى قيم المعاملات ، يتضح أن أثر التجارة العربية البينية ليس له القدرة التفسيرية للمتغير التابع النمو الاقتصادي ، وذلك راجع للأثر الضئيل للتجارة البينية مقارنة بإجمالي التجارة العربية ، إذ تعتبر اقتصاديات الدول العربية في معظمها على اقتصاد الريع و النفط الموجه للخارج .

الفرع الثالث : أثر التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي في بعض البلدان العربية:

سوف نختصر الدراسة على البلدان: الجزائر، الإمارات العربية المتحدة و الصومال وهم كاللآتي:

1 - أثر التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي في الجزائر:

باستخدام برنامج SPSS و بالاعتماد على بيانات العينة المتعلقة بدولة الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2013 ، تم تحديد المعادلة الخاصة بقياس تأثير التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي كما يلي:

LGDPA=3.2999+0.266LCINTA+0.570CEXTA……..... (07)

من خلال المعادلة و حسب نتائج التقدير الموضحة بالجدول ( ) و الملحق رقم (7)و (8) ، و بالاستناد إلى منهجية الاختبارات الإحصائية فقد ثبت معنوية كل معالم الانحدار، كما أثبتت نتائج القياس المعنوية الكلية لمعالم النموذج، باعتبار أن قيم الاحتمال P.value=0 المتعلقة باختبار t و اختبار F و هي أقل من مستوى المعنوية 5% ، كما تظهر نتائج التقدير أن النموذج مقبول إحصائيا بالنظر إلى قيمة معامل التحديد المعدل $R^2(adj)$ و التي بلغت 99.5 % ، كما أظهر اختبار DW عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء بالنظر إلى قيمة نتيجة الاختبار و التي تساوي 1.658 و هي معنوية[1].

أما بالنسبة إلى قيم المعاملات ، يتضح الأثر الإيجابي للتجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي للجزائر، حيث تظهر النتائج أن مرونة التجارة البينية 0.266 ، وهذا الأثر وبالرغم من صغره إلا أنه إيجابي التأثير.

[1] أنظر الملحق رقم (7)و (8).

2 - **أثر التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة:**

باستخدام برنامج SPSS و بالاعتماد على بيانات العينة المتعلقة بالإمارات خلال الفترة 2000 إلى 2013 ، و حسب نتائج الجدول السابق و الملحق (9)و (10)، و بالاستناد إلى اختبار (t) ؛ ثبتت معنوية معامل الانحدار و المتغير التجارة البينية و لكن المتغير التجارة الإماراتية خارج الدول العربية غير معنوية ، و بالتالي فان هذا المتغير (التجارة خارج الدول العربية) ليس له المقدرة على تفسير المتغير التابع بالرغم من معنوية F المحسوبة (111.574) أكبر من F المجدولة .

تظهر نتائج النموذج ارتفاع قيمة R^2(adj) ، إذ بلغت نسبة 94.4 % ، مما يعني أن المتغيرات التفسيرية المستقلة تفسر هذه النسبة من التغيرات التي تحدث للمتغير التابع.

و يأخذ النموذج الانحداري المعادلة الخطية بالشكل:

GDPAR=2.866-0.156CINTAR+0.954 ..... (08)

كما أظهر اختبار DW و جود استقلال بين البواقي ؛ أي عدم ارتباط ذاتي بينها.

و بالرجوع إلى قيم المعاملات ، يتضح أن أثر التجارة الإماراتية خارج الدول العربية ليس له القدرة التفسيرية للمتغير التابع النمو الاقتصادي ، بالرغم من معنوية التفسير للتجارة العربية البينية لدولة الإمارات .

3 - **أثر التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي في السودان:**

باستخدام برنامج SPSS و بالاعتماد على بيانات العينة المتعلقة بدولة السودان خلال الفترة 2000 إلى 2013 ، تم تحديد المعادلة الخاصة بقياس تأثير التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي كما يلي:

LGDPSO=4.169+0.555LCINTSO+0.246CEXTSO ..... (09)

من خلال المعادلة و حسب نتائج التقدير الموضحة بالجدول ( ) و الملحق رقم (11)و (12)، ، و بالاستناد إلى منهجية الاختبارات الإحصائية فقد ثبت معنوية كل معالم الانحدار، كما أثبتت نتائج القياس المعنوية الكلية لمعالم النموذج، باعتبار أن قيم الاحتمال P.value=0 المتعلقة باختبار t و اختبار F و هي أقل من مستوى المعنوية 5% ، كما تظهر نتائج التقدير أن النموذج مقبول إحصائيا بالنظر إلى قيمة معامل التحديد

المعدل $R^2(adj)$ و التي بلغت 94.9 % ، كما أظهر اختبار DW عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء بالنظر إلى قيمة نتيجة الاختبار و التي تساوي 1.256 و هي معنوية[1].

أما بالنسبة إلى قيم المعاملات ، يتضح الأثر الإيجابي للتجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي للسودان، حيث تظهر النتائج أن مرونة التجارة البينية 0.555 .

مما سبق تشير معظم الدراسات التجريبية التي تناولت أثر التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي إلى وجود علاقة ذات تأثير إيجابي نوعا ما ، و تبقى الدول التي لا تظهر فيها معنوية تفسير تأثير التجارة العربية البينية على المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي قد يرجع لحجم التجارة البينية الضعيف مقارنة بالتجارة الإجمالية العربية كون الدول العربية تعتمد معظمها على اقتصاديات المواد الخام والزراعة والنفط.

و مع ذلك تبقى النسب ضعيفة ، خاصة بالمقارنة مع أهمية التجارة البينية لما لها من دور في تنمية اقتصاديات الدول العربية.

[1] أنظر الملحق رقم (11)و (12)

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل يتضح أن التجارة العربية البينية اتسمت بتسجيل تطورات هامة خلال الفترة الأخيرة و على الرغم من مكانة التجارة البينية في تنمية اقتصاديات الدول العربية إلا أن الواقع يؤكد أن الدول العربية لا زالت تعاني من انخفاض في مستويات التجارة البينية مقارنة بالأقاليم الأخرى خاصة السنوات الأخيرة فقد كان للأزمة المالية أثر على التجارة الدولية و كما أن التقلبات السياسية و الأمنية التي شهدتها العديد من الدول العربية لها أثر على العلاقات التجارية العربية والدولية.

و قد أظهرت الدراسة التجريبية التي تناولت أثر التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي وجود علاقة تأثير إيجابي و هو ما خلصت إليه المساهمة القياسية، حيث أظهرت نتائج الانحدار الخطي المتعدد وجود تأثير إيجابي و معنوي إحصائيا للتجارة البينية في الجزائر و السودان،و أما عدم معنوية التجارة البينية في دولة الإمارات العربية المتحدة والدول العربية جمعاء يرجع للنسبة الضعيفة للتجارة البينية مقارنة بالتجارة الإجمالية العربية كون أن الدول العربية نفطية و تعتمد بشكل كبير على منتوجات الريع و المحروقات.

الخاتمة

إن مقصودنا من وراء القيام بهذه الدراسة –كما رأينا– هو دراسة العلاقة مابين التجارة العربية البينية و أثرها على النمو الاقتصادي، و بالفعل و كما رأينا في الشق النظري و التطبيقي فإن هذه الدراسة تسعي لتحقيق ما إذا كانت التجارة العربية البينية بين الدول العربية مصدر أقوى للنمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالنسبة للتجارة خارج الإقليمية أو العربية .

اختبار الفرضيات :

توصلت الدراسة بشقيها النظري و التطبيقي إلى إثبات صحة الفرضيات، فمن خلال ما تطرقنا إليه رأينا مدى مساهمة التجارة العربية البينية في تطوير الاقتصاد العربي وان لها دورا و أثرا على النمو الاقتصادي، إلا إن قيام هذه التجارة تعتريها عدّة معوّقات سياسية و اقتصادية حالت دون الحرية الكاملة لقيام التجارة البينية بين الدول العربية.

نتائج الدراسة:

بعد دراسة هذا الموضوع و الوقوف عند مختلف الجوانب التي تشكل أهم معالجة، توصلنا من خلال ذلك إلى النتائج التالية :

- ترتبط الصادرات ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي فهي تلعب دورا محركا للنمو الاقتصادي، و هو ما يعكس الاهتمام الكبير بها في الفكر الاقتصادي على مرّ الزمان؛
- تعتمد الدول العربية في معظمها على صادرات النفط، إن هذا التشابه في الهيكل الاقتصادي يجعلها عرضة للأزمات المختلفة بالنظر للتقلبات الحاصلة في السوق النفطي؛
- إن التجارة العربية البينية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي على الرغم أنها حصّة صغيرة من التجارة العربية.

التوصيات:

على ضوء ما تم تناوله في هذه الدراسة، وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم بعض

التوصيات و ذلك على النحو التالي :

- ضرورة بذل المزيد من المجهودات العربية بخصوص تنمية الاقتصاديات العربية و تقوية العلاقات العربية ؛

- و جوب حصر المزايا التنافسية للاقتصاد العربي و العمل على تنميتها و إعطائها الأولوية في البرامج التنموية المختلفة، لذا و جب الاهتمام ببحوث التطوير والأبحاث العلمية ؛
- السعي إلى تذليل العقبات التي تتعرض طريق التجارة العربية البينية من أجل قيام التجارة بدورها الطبيعي كمحرك للتنمية و محفز للاستثمار، و لاشك بأن هذا يتطلب جهودا جماعية و إجراءات و تدابير تكفل توفير الأطر القانونية و الهياكل التنظيمية و الخدمات المساندة،و تفعيل و تنشيط ما هو قائم عمليا من جوانب التعاون بين الدول العربية و ربط ذلك في إطار محدد المعالم قادر على توثيق مختلف جوانب التعاون العربي؛
- العمل على تطوير شبكات النقل لربط الدول العربية ببعضها و التقليل من التكاليف، لاسيما السكك الحديدية نظرا لأهميتها في تقليص كلفة الصادرات و الواردات في آن واحد، علما أن شبكة الطرق البرية و إن كانت أوضاعها جيدة بشكل عام في الدول العربية إلا أن قدرتها على خدمة التجارة محدودة عدا عن كلفتها المرتفعة مقارنة بوسائل النقل الأخرى ؛
- تنمية التجارة الالكترونية باعتبارها إحدى وسائل تعزيز التجارة العربة البينة، و هذا يتطلب تنمية الوعي بأهميتها و تطوير البنية الأساسية الخاصة بها و إيجاد البيئة التشريعية و القانونية لتسهيل ممارستها للتقليل من تكاليف التجارة ؛
- لابد من العمل جديا على تفعيل دور مؤسسات العمل العربي المشترك بحيث يتم ذلك على أساس المصالح المشتركة و تحديد الأطر الزمنية للإجراءات المطلوبة، وهذا يتطلب التزاما بالجانب الاقتصادي والتنموي و التجاري من العمل المشترك، على ضرورة الإيمان بان التعاون و التنسيق القائمان على أسس علمية و عملية هما السبيلان لاستغلال الطاقات المتوفرة في الدول العربية .

آفاق الدراسة :

في حقيقة الأمر أيما عمل منجز إلا و تعتريه جملة من النقائص و العيوب، و نحن في دراستنا هذه تطرقنا إلى جوانب أخرى . هذه الجوانب التي قد تكون مواضيع دراسات مستقبلية و هنا نقترح جملة مواضيع للبحث:

- اثر التجارة العربية البينية خارج المحروقات على النمو الاقتصادي العربي.
- آفاق التجارة العربية البينية في ظل التكتلات الإقليمية الجديدة .

وفي الأخير نطلب من المولى عز و جّل أن يحصل بهذا العمل النفع العميم، نسأله أن يتقبله منا خالصا لوجهه الكريم.

قائمة المصادر و المراجع

المراجع باللغة العربية:

1 – الكتب:

1) عماد الليثي، بعد نصف قرن، التكامل الاقتصادي العربي،دار النهضة العربية، القاهرة، 2003؛

2) عبد الهادي عبد القادر سويفي، قراءات في اقتصاديات الوطن العربي، ط2، دون ذكر دار النشر، ومكان النشر، 2007/2006؛

3) مُحَمَّد جمال مظلوم، تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد، ط2، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بيروت ، 1997؛

4) حازم الببلاوي، الاقتصاد العربي في عصر العولمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2003؛

5) أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، اقتصاديات الوطن العربي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010؛

6) محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980م؛

7) عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009؛

8) محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2011؛

9) عبد القادر مُحَمَّد عطية، الاتجاهات الحديثة في التنمية، الدار الجامعية، 2003؛

10) مُحَمَّد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي والمفهوم، دار القاهرة، 2001؛

11) مُحَمَّد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الإسكندرية،2003؛

12) مُحَمَّد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية،2006؛

13) مُحَمَّد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1 ،2010؛

14) إبراهيم العيساوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، مصر، 2000؛

15) مُحَمَّد السيرتي ونجا عبد الوهاب، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، ط 1 ، 2008؛

16)حربي مُحَمَّد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، التحليل الكلي، دار وائل للنشر ، الاردن،ط1،2006؛

17)بول سام ولسون وآخرون، الاقتصاد ترجمة هشام عبد الله، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001؛

18)فريدريك م. شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، تعريب علي أبو عمشة، مكتبة العبيكان، الرياض،2001؛

19)مُحَمَّد عبد العزيز عجمية، إيمان ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2000؛

20)خالد السواعي ، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010؛

2 – الرسائل و الأطروحات:

1) ميلود وعيل، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها، حالة الجزائر' مصر،السعودية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2014/2013؛

2) وصاف السعيدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم لاقتصادية، جامعة الجزائر،2004؛

3) أحمد علي حسن مُحَمَّد، مستقبل التعاون العربي في مراجعة المتغيرات الاقتصادية العالمية الإقليمية،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2000؛

4) مُحَمَّد حداد ، العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية مع الإشارة إلى حالتي الجزائر ومصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004؛

5) بلقاسم طراد ، التجارة العربية البينية و دورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد دولي، جامعة مُحَمَّد خيضر ببسكرة،الجزائر، 2013/2012؛

6) خيرة بلقاسم فيلالي ، دور برنامج تمويل التجارة العربية في تطوير التجارة العربية البينية(1980-2010)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر3، 2012/2011؛

7) الحسن ولد سيدي، دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية دراسة حالة موريتانيا،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَمَّد خيضر ببسكرة الجزائر، 2011-2012؛

8) بن البار المحمد، دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر الفترة الممتدة بين 1970 – 2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير، جامعة الجزائر، 2011-2012؛

9) عبد الله موساوي، مكانة التجارة الخارجية في إستراتيجية التنمية، عرض حالة الجزائر خلال الفترة: 1989-1999، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001؛

10) عز الدين علي، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر، رسالة ماجستير في العلوم التجارية،تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر، 2014/2013؛

11) بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي(دراسة تحليلية و قياسية 1970-2006)، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2009

12) سامية سرحان، أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية،دراسة الآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية، رسالة ماجستير كلية علوم اقتصادية و علوم التسيير،جامعة فرحات عباس بسطيف ،2010-2011؛

3 – الدوريات والمجلات:

1) فخر الدين الفقي، محمد محمود وفاء، أسواق الأوراق المالية بين دورها التنموي و الإنمائي، مع التطبيق على الاقتصاد الليبي، ورقة بحثية مقدمة إلى دراسات و بحوث سوق الأوراق الليبي،2007؛

2) محمد الحسن الخليفة، النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية بين المتغيرات المحلية و العالمية، ورقة بحثية مقدمة إلى المجلة المصرفية والاقتصادية، الإدارة العامة للبحوث و الإحصاء ، بنك السودان المركزي، العدد 69، السودان ، سبتمبر2013؛

3) سلوى صبري، سياسة إحلال الواردات الفلسطينية مشاكل وصعوبات التطبيق وسبل التطوير، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الاقتصادي جامعة القدس المفتوحة،2012؛

4) رنان المختار، التجارة الدولية و علاقتها بالنمو الاقتصادي،منشورات الحياة، الطبعة الاولى، الجزائر؛

4 – التقارير:

1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التجارة الخارجية للدول العربية، 2011؛

2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية الدولية، 2005؛

3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التجارة الخارجية للدول العربية،2014؛

4) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع الزراعي، 2009،
5) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع الزراعي، 2010،
6) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التجارة الخارجية، 2013؛
7) التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2007 ؛

5 – المؤتمرات و الملتقيات و الندوات:

1) فارس كريم بريهي، تفعيل التعاون الاقتصادي العربي ضرورة حتمية في ظل الترتيبات التجارية الدولية، المؤتمر العالمي الأول حول اقتصاديات الأعمال في ظل عالم متغير، جامعة العلوم التطبيقية الأهلية، 22-24 جويلية 2003؛

6 – المواقع الالكترونية:

1) دراسة حول التجارة العربية البينية، المعوقات ومقومات النجاح، متاح على الموقع:

WWW. Tpegypt.gov.eg/Arstudies/d eltegaraelarabea . PDF.

2) طالب عوض، عامر باكير، التجارة العربية البينية الواقع والآفات المستقبلية، متاح على الموقع:
WWW .cba.edu.ku/wtou/download / conf 3n/talib. PDF.
3) رسلان خضور،تطور التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية ،المجلد 28 ، العدد 33 ، متواجد على الموقع :
www.Tishreen.snern.net/new2006
4) تطور مفهوم التنمية السياسية و علاقتها بالتنمية الاقتصادية، متاح على الموقع:
http://www.univ_chlef.dz/ar/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_8.pdf
5) التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي، متاح على الموقع:
http://www.ingdz.com/vb/showthread.php?t=94706، يوم 2015/04/04 على الساعة 8:11.
6) التنمية و النمو الاقتصادي، متاح على الموقع،
http://www.tassilialgerie.com/vb/showthread.php?t=16941 ، يوم 2015/04/04 على الساعة 22:25.

المراجع باللغة الأجنبية:

1– Livres

1) Pierre Robert¸ croissance et crises¸ Pearson éducation¸ France¸2010**.**

2) Arthur Morris, Geography And Development, College London (PRESS UCL), Taylor & Francis e-Library, the British Library, 2005**.**

3) A. Cazorla et A dari, sous développement et tiers monde, Vuibert, 1992**.**

ملحق رقم (**01**): التجارة البينية والخارجية للدول العربية من سنة **2000**الى **2013**

السنوات	GDP(م دولار)	الصادرات البينية(م دولار)	الواردات البينية(م دولار)	التجارة البينية(م دولار)	اجمالي التجارة العربية خارج الاقليم (م دولار)	الصادرات (م دولار)	الواردات(م دولار)
2000	715,908	17,866.6	15,624.5	34,021.5	361,761.5	243,313.0	152,470.0
2001	706,086	18,397.0	16,898.0	39,298.0	369,935.0	239,921.0	169,312.0
2002	713,558	22,400.0	18,958.0	46,525.0	381,229.0	245,581.0	182,173.0
2003	794,195	27,567.0	22,901.0	61,941.0	456,960.0	304,786.0	214,115.0
2004	948,360	39,040.0	31,391.0	79,654.0	615,768.0	407,144.0	288,278.0
2005	1,152,540	48,263.0	43,742.0	102,370.0	807,520.0	559,933.0	349,957.0
2006	1,370,621	58,628.0	53,294.0	124,157.0	965,964.0	684,388.0	405,733.0
2007	1,585,625	70,863.0	63,936.0	158,527.0	1,173,659.0	794,457.0	537,729.0
2008	1,993,963	94,591.0	88,829.0	166,438.0	1,575,496.0	1,070,363.0	671,571.0
2009	1,743,241	77,609.0	74,124.0	172,599.0	1,167,819.0	732,004.0	608,414.0
2010	2,027,258	98,475.0	83,782.0	186,887.9	1,380,256.1	909,100.0	658,044.0
2011	2,389,234	103,105.9	98,575.0	201,680.9	1,737,492.1	1,197,665.0	741,508.0
2012	2,633,529	110,430.8	107,578.2	218,009.0	1,930,426.0	1,321,892.0	826,543.0
2013	2,734,061	112,919.0	114,321.9	227,240.9	1,966,089.1	1,319,192.0	874,138.0

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقرير الاقتصادي الموحد لعدة سنوات 2010و2011و2014.

ملحق رقم (02): التجارة الخارجية الجزائرية مع الدول العربية من سنة 2000ل 2013

السنوات	GDP(م دولار)	الصادرات البينية(م دولار)	الواردات البينية(م دولار)	التجارة البينية(م دولار)	التجارة العربية خارج الأقليم(م دولار)	الصادرات (م دولار)	الواردات(م دولار)
2000	54,508	361.3	299.0	660.3	29,697.4	21,713.6	8,644.1
2001	55,146	340.0	250.0	590.0	28,445.7	19,136.4	9,899.3
2002	56,947	474.0	462.0	936.0	29,788.8	18,712.4	12,012.4
2003	68,017	613.0	503.0	1,116.0	36,676.6	24,455.5	13,337.1
2004	85,333	839.0	646.0	1,485.0	48,699.8	32,234.3	17,950.5
2005	103,066	993.0	597.0	1,590.0	64,578.9	46,321.4	19,847.5
2006	117,220	1,123.0	679.0	1,802.0	73,611.8	54,733.7	20,680.1
2007	135,032	1,391.0	849.0	2,240.0	83,935.4	60,183.1	25,992.3
2008	171,756	2,309.0	1,041.0	3,350.0	112,207.8	78,113.6	37,444.2
2009	138,126	1,355.0	1,525.8	2,880.8	78,952.1	45,078.2	36,754.7
2010	161,947	1,854.0	1,585.5	3,439.5	92,916.7	57,218.0	39,138.2
2011	199,070	2,396.4	2,415.7	4,812.1	114,520.9	72,874.0	46,459.0
2012	204,331	2,988.1	2,170.4	5,158.5	111,157.5	71,622.0	44,694.0
2013	210,183	2,975.1	3,262.7	6,237.8	110,822.2	65,020.0	52,040.0

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقرير الاقتصادي الموحد لعدة سنوات 2010و2011و2014.

ملحق رقم (03): التجارة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة مع الدول العربية من سنة 2000الى 2013

السنوات	GDP(م دولار)	الصادرات البينية(م دولار)	الواردات البينية(م دولار)	التجارة البينية(م دولار)	التجارة العربية خارج الاقليم(م دولار)	الصادرات (م دولار)	الواردات(م دولار)
2000	104,337.0	2,491.7	1,729.0	4,220.7	71,000.3	43,295.0	31,926.0
2001	103,312.0	2,594.7	1,910.9	4,505.6	28,165.1	48,413.90	30,076.0
2002	109,816.0	3,631.7	2,147.3	5,779.0	83,528.0	51,774.0	37,533.0
2003	124,346.0	3,927.2	2,686.5	6,613.7	112,215.4	66,755.6	52,073.5
2004	147,824.0	6,396.6	3,490.9	9,887.5	153,045.1	90,948.9	71,983.7
2005	180,617.0	7,455.6	3,958.6	11,414.2	190,526.3	117,288.0	84,652.5
2006	222,106.0	9,025.2	275.3	9,300.5	236,342.7	145,587.5	100,055.7
2007	258,150.0	11,956.7	6,750.9	18,707.6	310,046.6	178,630.4	150,123.8
2008	314,845.0	16,672.9	7,935.7	24,608.6	390,891.9	239,212.7	176,287.8
2009	253,548.0	17,642.8	10,019.9	27,662.7	334,260.3	191,802.0	170,121.0
2010	286,049.0	17,390.5	11,730.5	29,121.0	366,594.0	212,291.0	183,424.0
2011	347,454.0	16,858.9	14,684.7	31,543.6	477,507.4	281,640.0	227,411.0
2012	372,314.0	17,995.4	17,952.6	35,948.0	498,315.0	300,162.0	234,101.0
2013	402,340.0	21,148.9	18,737.8	39,886.7	530,489.3	325,376.0	245,000.0

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقرير الاقتصادي الموحد لعدة سنوات 2010و2011و2014.

ملحق رقم (04): التجارة الخارجية لدولة السودان مع الدول العربية من سنة 2000الى 2013

السنوات	GDP(م دولار)	الصادرات البينية(م دولار)	الواردات البينية(م دولار)	التجارة البينية(م دولار)	التجارة العربية خارج الاقليم(م دولار)	الصادرات (م دولار)	الواردات(م دولار)
2000	13,379.0	244.5	362.2	606.7	2,753.3	1,807.0	1,553.0
2001	15,717.0	196.6	254.2	450.8	3,102.4	1,698.7	1,854.5
2002	18,135.0	318.8	161.4	480.2	3,607.2	1,949.1	2,138.3
2003	21,369.0	303.6	643.1	946.7	4,477.4	2,542.2	2,881.9
2004	26,609.0	430.0	1,045.2	1,475.2	6,376.5	3,776.5	4,075.2
2005	35,186.0	384.7	1,765.5	2,150.2	9,430.9	4,824.3	6,756.8
2006	45,467.0	549.6	1,801.2	2,350.8	11,379.3	5,656.6	8,073.5
2007	52,849.0	423.2	1,924.9	2,348.1	15,306.6	8,879.2	8,775.5
2008	59,585.0	756.8	2,136.5	2,893.3	18,128.7	11,670.5	9,351.5
2009	59,928.0	650.0	1,865.1	2,515.1	15,432.9	8,257.0	9,691.0
2010	71,849.0	1,621.5	2,856.6	4,478.1	7,970.9	11,404.0	1,045.0
2011	69,691.0	1,860.2	2,562.0	4,422.2	14,412.8	9,599.0	9,236.0
2012	68,112.0	2,651.5	2,261.1	4,912.6	8,383.4	4,066.0	9,230.0
2013	61,975.0	1,758.4	2,580.3	4,338.7	6,665.3	1,086.0	9,918.0

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقرير الاقتصادي الموحد لعدة سنوات 2010,2011,2014.

```
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA CHANGE
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT GDPAR
  /METHOD=ENTER CINTAR CEXTAR
  /RESIDUALS DURBIN.
```

Regression

[DataSet0]

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	CEXTAR, CINTAR[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: GDPAR

b. All requested variables entered

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.995[a]	.991	.989	77206.40809	.991	578.418	2	11	.000	.646

a. Predictors: (Constant), CEXTAR, CINTAR

b. Dependent Variable: GDPAR

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6.906E+12	2	3.453E+12	578.418	.000[b]
	Residual	65671178010	11	5970107092		
	Total	6.972E+12	13			

a. Dependent Variable: GDPAR

b. Predictors: (Constant), CEXTAR, CINTAR

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	204724.494	45443.682		4.505	.001
	CINTAR	1.649	1.477	.155	1.117	.288
	CEXTAR	1.050	.173	.843	6.057	.000

a. Dependent Variable: GDPAR

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	640841.6250	2644761.000	1536298.500	728878.9124	14
Residual	-140220.625-	89299.88281	.00000	71074.81324	14
Std. Predicted Value	-1.229-	1.521	.000	1.000	14
Std. Residual	-1.815-	1.156	.000	.920	14

a. Dependent Variable: GDPAR

الملحق رقم (06)

Regression

[DataSet0]

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	LCEXTAR, LCINTAR[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: LGDPAR

b. All requested variables entered.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.994[a]	.988	.986	.06027	.988	453.773	2	11	.000	.906

a. Predictors: (Constant), LCEXTAR, LCINTAR

b. Dependent Variable: LGDPAR

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.296	2	1.648	453.773	.000[b]
	Residual	.040	11	.004		
	Total	3.336	13			

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.866	.506		5.664	.000
	LCINTAR	-.156-	.138	-.206-	-1.128-	.283
	LCEXTAR	.954	.145	1.195	6.563	.000

a. Dependent Variable: LGDPAR

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	13.4445	14.7639	14.1307	.50355	14
Residual	-.09565-	.06521	.00000	.05544	14
Std. Predicted Value	-1.363-	1.258	.000	1.000	14
Std. Residual	-1.587-	1.082	.000	.920	14

a. Dependent Variable: LGDPAR

الملحق رقم (07)

```
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
/DEPENDENT GDPA
/METHOD=ENTER CINTA CEXTA
/RESIDUALS DURBIN.
```

Regression

[DataSet0]

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	CEXTA, CINTA[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: GDPA

b. All requested variables entered.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics	
					R Square Change	F Change
1	.999[a]	.998	.997	2961.82273	.998	2427.928

Model Summary[b]

Model	Change Statistics			Durbin-Watson
	df1	df2	Sig. F Change	
1	2	11	.000	2.530

a. Predictors: (Constant), CEXTA, CINTA

b. Dependent Variable: GDPA

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	42597482619	2	21298741310	2427.928	.000[b]
	Residual	96496332.59	11	8772393.872		
	Total	42693978952	13			

a. Dependent Variable: GDPA

b. Predictors: (Constant), CEXTA, CINTA

الملحق رقم (08)

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics	
					R Square Change	F Change
1	.998[a]	.996	.995	.03462	.996	1369.243

Model Summary[b]

Model	Change Statistics			Durbin-Watson
	df1	df2	Sig. F Change	
1	2	11	.000	1.658

a. Predictors: (Constant), LCEXTA, LCINTA

b. Dependent Variable: LGDPA

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.282	2	1.641	1369.243	.000[b]
	Residual	.013	11	.001		
	Total	3.296	13			

a. Dependent Variable: LGDPA

b. Predictors: (Constant), LCEXTA, LCINTA

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3.299	.381		8.661	.000
	LCINTA	.266	.044	.400	6.005	.000
	LCEXTA	.570	.062	.608	9.115	.000

a. Dependent Variable: LGDPA

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	10.8388	12.2412	11.6324	.50248	14
Residual	-.03804-	.07896	.00000	.03185	14
Std. Predicted Value	-1.579-	1.212	.000	1.000	14
Std. Residual	-1.099-	2.281	.000	.920	14

a. Dependent Variable: LGDPA

الملحق رقم (09)

Regression

[DataSet0]

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	CEXTI, CINTI[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: GDPI

b. All requested variables entered.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics	
					R Square Change	F Change
1	.995[a]	.990	.988	11530.50001	.990	529.034

Model Summary[b]

Model	Change Statistics			Durbin-Watson
	df1	df2	Sig. F Change	
1	2	11	.000	2.021

a. Predictors: (Constant), CEXTI, CINTI

b. Dependent Variable: GDPI

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.407E+11	2	70336371977	529.034	.000[b]
	Residual	1462476735	11	132952430.4		
	Total	1.421E+11	13			

a. Dependent Variable: GDPI

b. Predictors: (Constant), CEXTI, CINTI

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	63575.310	6080.179		10.456	.000
	CINTI	-.641-	1.054	-.077-	-.608-	.556
	CEXTI	.662	.079	1.070	8.392	.000

a. Dependent Variable: GDPI

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	79325.0703	389032.4375	230504.1429	104023.9410	14
Residual	-13476.4668-	23986.93359	.00000	10606.51735	14
Std. Predicted Value	-1.453-	1.524	.000	1.000	14
Std. Residual	-1.169-	2.080	.000	.920	14

a. Dependent Variable: GDPI

الملحق رقم (10)

Regression

[DataSet0]

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	LCEXTI, LCINTI[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: LGDPI

b. All requested variables entered.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics	
					R Square Change	F Change
1	.976[a]	.953	.944	.11646	.953	111.574

Model Summary[b]

Model	Change Statistics			Durbin-Watson
	df1	df2	Sig. F Change	
1	2	11	.000	1.778

a. Predictors: (Constant), LCEXTI, LCINTI

b. Dependent Variable: LGDPI

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.027	2	1.513	111.574	.000[b]
	Residual	.149	11	.014		
	Total	3.176	13			

a. Dependent Variable: LGDPI

b. Predictors: (Constant), LCEXTI, LCINTI

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	6.053	.469		12.900	.000
	LCINTI	.386	.116	.630	3.326	.007
	LCEXTI	.204	.107	.361	1.905	.083

a. Dependent Variable: LGDPI

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	11.3936	12.8350	12.2412	.48250	14
Residual	-.15610-	.20318	.00000	.10713	14
Std. Predicted Value	-1.757-	1.231	.000	1.000	14
Std. Residual	-1.340-	1.745	.000	.920	14

a. Dependent Variable: LGDPI

الملحق رقم (11)

Regression

[DataSet0]

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	CEXTSO, CINTSO[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: GDPSO

b. All requested variables entered.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics	
					R Square Change	F Change
1	.985[a]	.972	.967	3979.43029	.972	190.730

Model Summary[b]

Model	Change Statistics			Durbin-Watson
	df1	df2	Sig. F Change	
1	2	11	.000	1.524

a. Predictors: (Constant), CEXTSO, CINTSO

b. Dependent Variable: GDPSO

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6040747623	2	3020373762	190.730	.000[b]
	Residual	174194519.9	11	15835865.44		
	Total	6214942043	13			

a. Dependent Variable: GDPSO

b. Predictors: (Constant), CEXTSO, CINTSO

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4892.212	2411.747		2.028	.067
	CINTSO	11.053	.793	.798	13.937	.000
	CEXTSO	1.346	.246	.313	5.468	.000

a. Dependent Variable: GDPSO

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	14050.0742	73166.2266	44275.0714	21556.27255	14
Residual	-6163.98047-	6734.81006	.00000	3660.54346	14
Std. Predicted Value	-1.402-	1.340	.000	1.000	14
Std. Residual	-1.549-	1.692	.000	.920	14

a. Dependent Variable: GDPSO

الملحق (12)

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics	
					R Square Change	F Change
1	.978[a]	.957	.949	.13673	.957	122.474

Model Summary[b]

Model	Change Statistics			Durbin-Watson
	df1	df2	Sig. F Change	
1	2	11	.000	1.256

a. Predictors: (Constant), LCEXTSO, LCINTSO

b. Dependent Variable: LGDPSO

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.579	2	2.290	122.474	.000[b]
	Residual	.206	11	.019		
	Total	4.785	13			

a. Dependent Variable: LGDPSO

b. Predictors: (Constant), LCEXTSO, LCINTSO

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4.169	.557		7.481	.000
	LCINTSO	.555	.071	.769	7.835	.000
	LCEXTSO	.246	.095	.254	2.585	.025

a. Dependent Variable: LGDPSO

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	9.5349	11.1789	10.5493	.59349	14
Residual	-.20629-	.19858	.00000	.12577	14
Std. Predicted Value	-1.709-	1.061	.000	1.000	14
Std. Residual	-1.509-	1.452	.000	.920	14

a. Dependent Variable: LGDPSO